













برهان الذي على القمار

في يومه القدر على العلم الذي على  
عمله



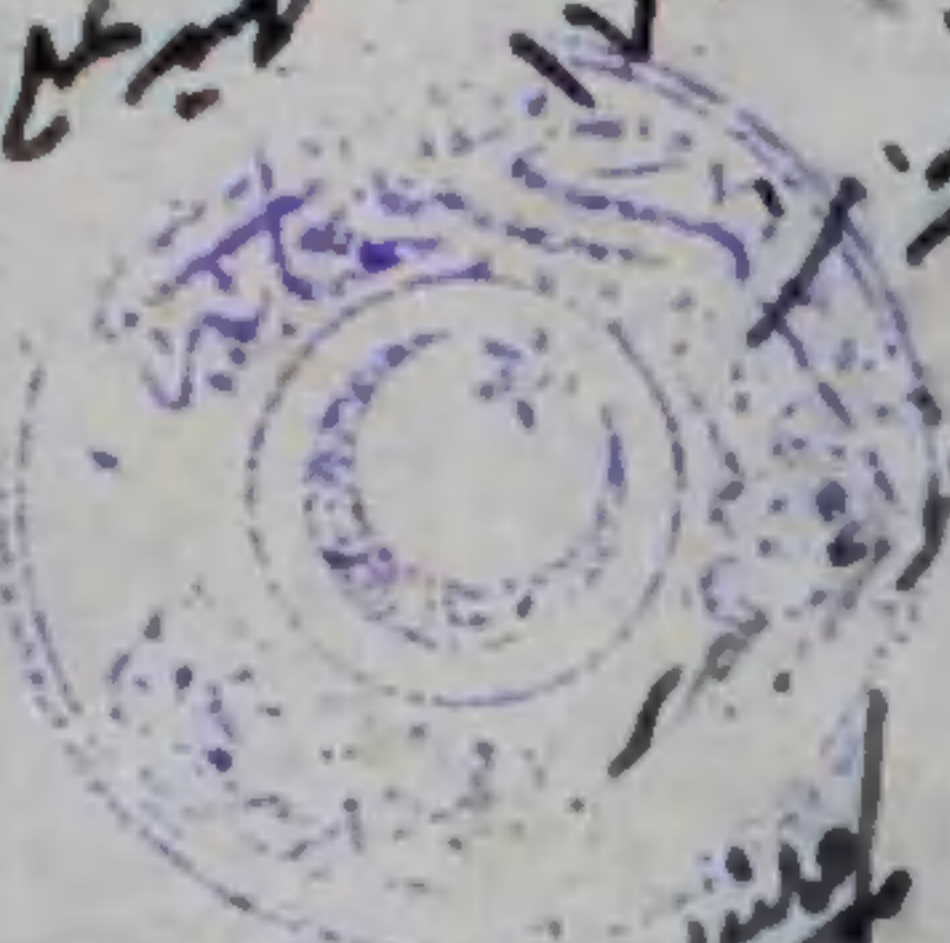
برهان الذي على القمار  
به حميد



445

فان لا تكتبه الحاضر  
الحمد لله الذي  
الاذهان بالمشاء  
التقوى والتفكير  
دسها البقاء  
لها في تحفة القوام  
به القمار به

بمنزلة شهاب على ما شار  
نزهة  
نظير  
عند حسن بن



Süleymaniye Kütüphanesi  
Kis. ALI ZADE  
Yeni HÜSEYİN PASA  
Eski Hayat  
4305  
332



## برهان الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

**قوله** الحمد لك **تفتي** بغير حمل فعملية مقدرة

هي حدث اوله اختيرت على الاسمية ليبدل

بجدد الحمد على تجدد النعمة لصاحبها له وتجدد النعمة

على حصول اللذة بحكم لكل جديدة يستتبعها

على ان حادثة تعالى بتلذذ بحمد بحكم الا بذكر الله

تطمين القلوب وانما اختار على حذف العامل

لتحمل الماضي والمضارع فيكثرة المعنى بتقابل اللفظ

فيكون الكلام مشتملا على **الحمد** الصنعة البتة

اعني الجمع بين المتضادين بخلاف الذكر فانه لا

يكون الا **احد** هما فان قلت اي التقدير ولي

قلت الماضي لانه يبدل على الحمد السابق في تعبئة

النعمة السابقة ويجلب النعمة اللاحقة بحكم

ليس شكركم لازيدكم فيفيد شمول النعمة للآخرة

السابقة واللاحقة جميعا بخلاف المضارع فانه

يبدل على الحمد اللاحق المفيد شمول النعمة للآخرة

اللاحقة فقط فيلزم احتمال خلقه اللازمة

السابقة عن النعمة فان قلت التقدير ان

متساويان لان الحمد في المضارع يجوز ان

يكون كل واحد من الحمد الماضي والاستقبالي

في مقابلة النعمة الماضية لان الشاخر يوجب

التقصير مع ان مفهوم المضارع الاستقبالي

الوعد بالحمد والوعد بالحمد ليس بجدد على ما ذكرته

ليس الا **احد** الا متما لبيان في المضارع

والاحتمال الآخرة باق فيه بخلاف الماضي فانه

على ذلك الاحتمال وهو التزج **قوله** من منع

عوارف الافاضل المجمع منحة الكسروية

المعطية والعوارف جمع عارفة وهي الارق

والافاضل جمع افضل وهو التزج

اعم انما لافاق الحمد بالصيغة المذكورة  
 فلما قال الحمد في المضارع المتكلم في الغالب  
 ولكنه شتار لكل ما يصح في الخطاب  
 في العابد المعصوم فلما قال  
 الحمد متع نافع المقصود  
 على المعصوم مستحسنة

شبه

السابقة



فانه قلت قوله من منح عوارف الافاضل  
 كذا لانه بمنزلة ان يقال من عطايا  
 العطايا قلت المراد من العطايا المقطوعة  
 اليها المائل المصروفة في كتب الافاضل  
 او الاء خوزة من افواههم ومن العطايا  
 المضاف اليها المائل المستبقة منهما والمراد  
 من الاول متعلق الفعل اي النعمة ومنه  
 نفس الفعل اي الانعام فكأنه قال من  
 منعمات انعامات الافاضل فلا تكرار  
 قوله وخلصتني اي اخرجتني من مشقة  
 تحصيل العلوم فان استعمال التخييل  
 في الاخراج من المشقة والاخراج اعظم منه  
 قوله عن منح عوارف الفضائل المحسن جمع  
 محسنه وهي المشقة والعوارف جمع عارفة  
 وهي الشريعة منح الرياح الفضائل جميع

وهي المرتبة على غيره وافية العوارف اليها  
 من اضافة الصفة الى الموصوف اي اخرج  
 من مشاق ادراك المسائل المشككة  
 الشديدة التي هي كالريح العاصفة والتمتع  
 في دار التحقيق **قوله** وصلوة نصب بفعل  
 مقدر هو صليت صلوة او اصلة عاقيبا  
 حمدا وجملة ما معطوفة على جملة قوله على  
 عامة من الحقةم اولى الفواضل المراد بالعبادة  
 جميعا الانبياء عليه السلام والمراد باولى الفواضل  
 اولى النعم لانها جميع فاضلة وهي النعمة  
 واولى النعم هو ففيض الغابض منه تعالى اللهم  
 عليه السلام اعني الامان والسلام لوجهها  
 فيكون الاولوية والتقدم مهنيا بالشرف  
 لا بالزمان لان الوجود مقدم على الزمان  
 والاسلام بالزمان **قوله** المنعوت اي

كالتدريج

رجلتي مقيما في دار  
 التحقيق مسكها



اى الموصوف **قول** باعلى الشماىلى  
 الصفات الحمدة والخصال المرضية **قول** باكرم  
 القباىلى افعى قبيلة قيرش **قول** باوضح الدلائل  
 اى العجرات الواضحة المحصورة بحس السمع  
 كالقن ان ادبى البصر كشف الغم وغر ذلك  
**قول** عن اقتراح اخ الى اى السؤل على سبيل  
 الحكم والارحام من غير فكر وروية **قول** كل صباح  
 ومساء يحتمل ان يتعلق بالاخ اى صاحب  
 راضيا ومساء كناية عن دوام ملازمة وان  
 يتعلق بالاقتراح وهو الظاهر **قول** فوايد لا  
 بمطالعة الاخوان وانما قال فوايد ولم يقل  
 شرحا لئلا يعتض عليه بان امثال هذه التوضيحات  
 لا يلىق بان يكون شرحا لامثال هذه المحطات  
 وانما قال بمطالعة اخوان تشبها على انه لا يقدر  
 على مطالعة هذه الفوايد الا ان يكون اخا وشكلا

اقتراح بالغ في المبالغة  
 السؤال بالفاء السؤال  
 بلا فكر وروية والتقدير ان  
 جازان مسه

فى العلوم لاشتمالها على الحقايق والآبى القاطنة  
**قول** لافيد الرسائل الفريدة جمع فريدة وبالدقة  
 الكبيرة الشفافة اسعيت لتفانيس المسائل  
 استعارة مفرقة تحقيقة **قول** المبرر ان و  
 هو اسم لعلم المنطق **قول** اعلم صدر البهجت  
 بالامر بالعلم لمرادة الاهتمام به لكونه مناط  
 التحقيق والافاى لعلم طاكيشرة والحققات  
 سبيل من حق كل طالب كل كيشرة لئلا يتهم  
 اختصاص هذا الحكم لكل من يطلب بعض الكشرات  
 بناء على ان الاهمال بوزن بالبعضية اللهم  
 الا ان يقال ان التنوين فى الاثبات هو يقوم مقام السؤل  
 كما ذهب اليه بعضهم ويمكن ان يجاب عنه  
 بوجه آخر وهو ان اهملة عند العلماء البلاغة  
 فى قوة الكلية دفعا لخرج احد المتربين على  
 الاخر فبول الى ان من حق كل طالب

يقوم مقام السؤل



كل كثرة واحدا بالكثرة ههنا اعم من ان  
 يكون من العلوم المدونة او لم يكن وعلى  
 تقدير ان لا يكون منها يجمل ان لا يكون  
 من العلوم اصلا كما لا موال فان على  
 طائفتها ان يعرفها بجهة واحدة وهي كونها  
 موجبة لحصول الاموال ويحتمل ان يكون  
 منها كمن لا من العلوم المدونة كعلم  
 النخالة وغيرها **قوله** ولان كل علم كثرة  
 تخص بعد التعميم للتفصيل بالمقصود **قوله**  
 هي كونها باجته عن الاعراض الذاتية لشي  
 واحد الصبر المرفوع للجهة والمجذور للكثرة  
 يعني ان جهة واحدة الكثرة التي هي عبارة  
 عن مسائل العلم عبارة عن ان يكون  
 تلك الكثرة باجته عن الاعراض الذاتية  
 لشي واحد هو موضوع العلم اعتبارية

فكون هذه العلم  
 لانها

لانها باعتبار واحدة الموضوع واما واحدة للموضوع  
 فقد يكون حقيقة كوحدة الموضوع علم المنطق  
 عند يقول ان موضوعه المعقولات الثابتة  
 وقد يكون اعتبارية كوحدة موضوعه عند  
 من يقول التصورات والتقديرية حيث  
 تقع في الاتصال فانها حقيقتان مختلفتان  
 تنزلنا بمنزلة الحقيقة الواحدة باعتبار التبع  
 في الاتصال **قوله** لكونها آله واستنباطها  
 غاية اي لكون الكثرة آله يستلزم تلك  
 الكثرة غاية مثل كونه مسائل المنطق  
 آله يحصل المجزؤا من المعلوما او كون  
 تلك المسائل مستندة للعصاة عن الخطأ  
 في الفكرة **قوله** وعائيتها وموضوعها عطف  
 على قوله يتعمد العلم فيكون في جهة البنا  
 اي الشعور يتعمد العلم والشعور غايتها



وموضوعها ينبغي ان تحصيل الشعور بالمائل  
 قبل الشروع فيها إما بطريق التصديق أما  
 بطريق التصور فبالتعريف بأحد الجانبين  
 وإما بطريق التصديق فبالحكم بغاية الغاية  
 أو بموضوعية الموضوع **قوله** وباعتبار الجهة  
 الأولى أي بالوحدة الذاتية **قوله** من حيث  
 تقعها في الاتصال التقييد بالحشية لتحصيل  
 الأعراض الذاتية لأن النطق لا يبحث عن  
 مطلق الأعراض الذاتية للتصور أو التصديق  
 والالكان يبحث عن كون كل واحدة منهما  
 قديمة أو عارضة أو ممكنة أو ممتنعة أو حادثة  
 في الزمن أو في الخارج أي غير ما من الالكان  
 الذاتية التي لو حل لها في الاتصال بل يبحث  
 عن الالكان الذاتية التي دخل في الاتصال  
 مثل كون التصور المفرد أحد الخمس الكلية

أو بطريق  
 البقاء

ولكن

وكون التصور المركب من المفردين من الكليات  
 الخمس أحد الأربعة من المحدد والرسامين  
 فإن هذا الأعراض نافع في الاتصال إلى المجموع  
 التصوري لكونها إما صفة لنفس الوصل كالحركة  
 والسمية والجزئية والجنسية والفصلية  
 وغيرهما ومثل كون التصديق المفرد قضية  
 حملية أو شرطية وموجبة وغير موجبة وكون  
 التصديق المركب قبلك افتراضياً أو استثنائياً  
 أو غير ذلك فإن هذا الأعراض نافع في الاتصال  
 إلى المجموع التصديق لكونها إما صفة لنفس الوصل  
 كالقياسية والافتراضية والاستثنائية والجزئية  
 لكون التصديق قضية وعكس قضية وحملية  
 وإلى غير ما قلنا من هذه الأعراض أوصاف  
 للتصورات أو التصديقات ولا دخل لها في الاتصال  
 لأن الوصل وضمومه هي نفس التصورات



والتصديق كحيوان الناطق الموصل الى قولنا العالم  
لم يحدث الاثرنا وكقولنا العالم متغير وكل متغير  
حادث الموصل الى قولنا العالم حادث الاثرنا  
مثل الجنسية والفصلية والحدية في الاصل  
في الاول وكون القضية قضية شخصية وقضية  
كلية وقيل ان افتراضنا في التناقضات الاصل  
يتوقف على ايراد الموصل وايراد الموصل موقوف  
على تمييز الموصل والتميز انما هو بهذه الاوصاف  
فانك ما تعلم ان الحيوان جنس والناطق  
فصل والمجموع حد لا تعلم انه موصل الى معرفة الاشياء  
وكذلك ما لم يعلم ان قولنا العالم متغير قضية  
شخصية وقولنا كل متغير حادث قضية كلية  
والمجموع فليس افتراضنا من الشكل الاول لا يعلم  
انه موصل الى معرفة قولنا العالم حادث  
فيكون بهذه الاوصاف دخل نام الاصل

**قول** التي لا يجازي بها امرنا الخارج و  
الفصل مروية على بناء المجهول والمجموع حقيقة  
كاشفة عن حقيقة المعقولات الثانية  
يعني ان المعقولات الثانية هي المعقولات  
التي لا يقابل بها امرنا الخارج لعدم فهمها  
على الامور الحسية كالكلية والذاتية والعرضية  
وبغيرها فانها لا يصدق على الموجودات  
الخارجية لان كل ما وجد في الخارج فهو  
جزئي **قول** من حيث ينطبق على معقولات  
الاولى يخص الاعراض المعقولات الثانية  
بالاعراض التي هي المعقولات الاولى كما يصدق  
على المعقولات الثانية لكونها واعراضها يصدق  
على المعقولات الاولى ايضا لتمييز موصل المعقولات  
الاولى عن غيره موصلها لان المنطق لا يثبت  
عن مطلق الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية



والأبحاث عن كونها حاصله في الذهن وكونها  
عرضا من الكيفيات النفسانية الى غير ذلك  
لان هذه الامور ايضا اعراض الذاتية للمعقولات  
الثابتة ولكن لا ينطبق على المعقولات الاولى  
بل انما يبحث عن اعراضها الذاتية الصالحة  
على المعقولات الاولى كما يصدق عليها كاجنسية  
والنوعية والفصلية وغيره فانها كما يصدق  
على المعقولات الثانية الخ كالحكمة كذلك  
يصدق على المعقولات الاولى ايضا كالحيوان  
والانسان والناطق بخلاف كونه عرضا  
وحاصلا في الذهن دون الخارج وكونه ككيفية  
النفسانية فان شئ منها لا يصدق على الحيوان  
وغيره صلا ولقاتل ان يقول المراد بالمعقولات  
الاولى الذي هو الحيوان مثلا بصورة الظلية  
منه ان من الحاصل في الذهن او الصورة الاصلية

الحاصلة في الخارج فان اردت الصورة الاولى  
فلا تم عدم صدق العرضية والقائمة بالغير  
عليها وكونها من الكيفيات النفسانية عليها  
وان اردت به الصورة الثانية فلا تم صدق الجنسية  
والنوعية وغيرهما من الاحوال المذكورة في هذه  
الفن عليها لا هذه الاحوال الكلية لا لجزئية  
فلا تكون قيد التطبيق مخرجا الى البحث عنه في  
هذه الفن من الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية  
المجسوت عنها في الحكمة بل قيد التطبيق بل ان يكون  
سببا لادفال المطلق الاعراض الذاتية للمعقولات  
الثانية او سببا لاجزاء مطلقا بناء على ما مر  
من تعيين الادوات بالمعقولات الاولى قوله  
يجادى بها امره الخارج الصلة مهنها ايضا  
مردية على بناء المجهول والمجموع صفة كاشفة  
عن حقيقة المعقولات الاولى هي المعقولات



يغني ان المعقولات الاولى هي المعقولات  
التي يقابل بها امر في الخارج لصدقها على الموجود  
الخارجية كالانسان الصادق على زيد وعمرو  
والموجودين في الخارج والفرق بين المعقول الاول  
والمعقول الثاني ما ذكره ان الاول يصدق  
على الموجودات الخارجية كالحيوان الصادق على  
اذا الانسان الموجود في الخارج والثاني لا يصدق  
الا على الصور الذاتية كان الكلية واقسامها  
او صاف للصور الذاتية لا للموجودات لانها  
خبريات والمراد بانطباق اعراض المعقولات  
الثانية على المعقولات الاولى صدقها على المتعدي  
الاول مركب قياس كما يقال الحيوان يقول  
على كثيرين مختلفين بالحقيقة فهو جنس ينتج  
ان الحيوان جنس فان الجنسية عرض ذاتي له  
للمعقولات الثانية هو الكلية وقد لزم صدق

على المعقولات

على المعقولات الاولى هو الحيوان مركب بجهتين  
ولقائل ان يقول فعل هذا يلزم انساب  
التصور من التصديق لان معرفة الانسان  
مثلا موقوف على تعريفه بالحيوان الناطق  
فتعريفه بالحيوان الناطق موقوف على التصديق  
بجنسية الحيوان فيكون معرفة الانسان  
موقوفة على التصديق بجنسية الحيوان قوله  
باعتبار الجهة الثانية اي الوحدة العرضية قوله  
فاندرج في الاولى معرفة الموضوع على مذهبين  
اي فاندرج في جهة الوحدة الذاتية التصديق  
بموضوعية الموضوع على مذهب الفاعل بان هو  
موضوع المنطق التصورات والتصديقات على  
مذهب القائل الاخر بان المعقولات الثانية  
لانه اذا علم ان البحث في المنطق في الاعراض  
الذاتية للشيء الثاني كالصور والتصديقات



مثلاً على تقدير تعريف المنطق بأنه علم يبحث  
 فيه عن الأعراض الذاتية للمعقولات والمقدمات  
 وكالمعقولات الثانية على تقدير تعريفه بأنه علم  
 يبحث فيه عن الأعراض الذاتية للمعقولات الثانية  
 علم أن الشيء الثاني موضوع المنطق حكيم أن يحكم  
 ما يبحث في العلم عن الأعراض الذاتية فهو موضوع  
 قولنا وفي الثانية معرفة الغائية أي الخرج  
 في جهة الوحدة العرضية التصديقية بغائية  
 الغاية لأنه إذا عرف المنطق بأنه قانون  
 يعرف به صحة الفكر وفساده علم أن معرفة  
 صحة الفكر وفساده مرتبة على معرفة القانون  
 المذكور والغاية له حكيم أن كل ما يترتب  
 على شيء فهو غاية ذلك الشيء **قوله** ومما  
 القياس ثم القياس أقسامه أعاد القياس  
 مظهر مع كون المقام مقام المظهر تقدم الذكر للشيء

على أن القياس الذي جعله مقاصد القضايا غير العينية  
 المنقسم إلى الأقسام الخمسة لأن الأول هو القياس  
 بحسب الصورة وبهذا ينقسم الاستثنائي  
 والافتراضي لأن هذين الوضعين من أوصاف  
 صورته والثاني هو القياس بحسب الأداة و  
 لهذا ينقسم إلى البرهان والحجج والخطابة والتمثيل  
 المغالطة لأن هذه الأوصاف من أوصاف  
 مادّة مثال البرهان إلى القياس المركب  
 من البقيتين كقولك السقف جزء من البيت  
 ومثال البدل وكل جزء أصغر من الكل فيكون  
 السقف أصغر من البيت ومثال الحمل  
 أي القياس المركب من المسامحة عند المباحين  
 أو عند الخصم الأول كقولك كل الميتة عند الاضطراء  
 ارتكاب امر ضروري ارتكاب الأمر الضروري  
 مباح فيكون أكل الميتة عند الاضطراء مباح



فهذا مسلم عند المباحثين وانك تقولك  
للمعتزلي المختار في افعاله خالق الافعال  
وكل خالق الافعال شريك البادئ فهذا  
مسلم عند الخصم لا عندك لانك لا تقول  
بالاختصاص الافعال لانه لا مؤثره الموجود  
الامتياز الخيرة والجود عند الاشعة ومثال  
الخطابة اي القياس المركب من الطينات  
تقولك فلان يطوف بالليل وكل من يطوف  
بالليل فهو صادق فيكون فلان سارقا  
مثال الشعاع القياس المركب من الخيلات اي  
من المقدمات المؤثرة في النفس بالقبض والابط  
تقولك هذا عمل مرة مقبأة فيكون مرة  
مقبأة وتقولك هذا عمل وكل من باقوة سيالة  
فيكون باقوة سيالة القول الاول مؤثر بالقبض  
والثاني بالبط قولك الانسان ومثال المغالطة

اي القياس الباطل الشبهة بالحق المنهج  
للباطل قولك الانسان وحده كاتب  
وكل كاتب حيوان فيكون الانسان وحده  
حيوانا فيلزم عليه ان يقال ان قولنا الا  
الانسان وحده كاتب مشتمل على قضيتين  
احدهما الانسان كاتب والاخرى غير  
الانسان ليس كاتب والقاعدة ان  
يضم كل واحدة على الكلية فاذا قلت  
الانسان كاتب وكل كاتب حيوان ينتج  
صادقا للانسان حيوان فاذا قلت بغير الانسان  
ليس كاتب وكل كاتب حيوان لا ينتج  
شيئا لان شرط انتاج الشكل الاول الحجاب  
الصغرى فوق التعليل من وضع المقدمات  
مقام مقدمة واحدة فيتوهم ان الانسان  
وحده حيوان قولك فالمغالطة اما مغلطة



او مشاعية هذا التفرع على تفرعي مسمى القطعة  
لانه ما عرف مطلقا المغالطة لما عرفت  
انها بل عرف تيمها احدهما بالشيئية  
بالقياسات والاخر بالشيئية بالظنية  
مثال الاول قولك للحكيم الانثى  
حيوان والحيوان جنس فيكون الانثى  
جنسا فانه في صدق المقدمتين شيئية  
اليقين اعني قولك للحكيم الانثى  
حيوان الحيوان جنس وليس من لفقدان  
شرطه من شرائط اليقيني اعني كلية الكبريا  
فانها مهننا قضية طبيعية وبقي هذا  
القسم من المغالطة سقط اخذا  
ولشقا قان من سقوط اسم الحكمة  
الموهمة والعلم المزخرف لان سوف  
معناه العلم والحكمة وسطا مع

المزخرف والغلط والمناسب بهذا القسم  
ان يقال به مع الحكم الذي دأب به الايمان  
باليقيني ومثال القسم الثاني في المغالطة  
اي من الشبيهة بالظنيات قولك فلان  
يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل  
فهو زاهد لقيامه بالليل فاقى لاسنه لال  
بالعلامة شبيهة الظني اعني قولك فلان  
يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو  
ساذق وليس منه لان الطواف بالليل  
يوجب الظني بالسارقية الزاهلية  
كما توهم والمناسب بهذا القسم ان يقال  
به مع الجد على لا يخفى اعلم ان المغالطة  
واقسامها اعني السقطه والمشاغية كما يطلق  
القياسات المشتملة على معانيها كذلك  
يطلق بالاشتراك اللفظي على ملكة الافة



على اقامتها **قول** فالصناعات الخمس  
 مع الاقسام الاربعة ابواب المنطق بريدان  
 ابواب المنطق **ح** يكون تسعة وادغم معها  
 مباحث الالفاظ تسعة عشرة فان قلت القياس  
 منقسم على الصناعات الخمس فلا يكون قسما  
 ببراك خارجا عن اقسامه فتكون ابواب المنطق  
 بدون ضم مباحث الالفاظ ثمانية لا تسعة  
 والا يلزم مقدار المسم مع الاقسام وهو غير  
 جائز قلت القياس المقسم هو القياس بحسب  
 المادة وهو غير معدود في الابواب والقياس  
 المعدود هو القياس بحسب الصورة وهو بين  
 كايين من قبل **قول** وجب التعريف او لا  
 كذكر تعريف الدلالة فيه بحث وهو ان الدلالة  
 صفة اللفظ ومرتبة الموصوف مقدم على لزوم  
 الصفة فيكون تقديم مباحث الالفاظ ذاتها

على تعريف الدلالة فالاولى ان يقال في وجه  
 تقديم تعريف الدلالة ان اللفظ قسم في الدال  
 ومعرفة الدال من حيث انه دال موقوف على  
 معرفة الدلالة **قول** ومنه يعلم اي من  
 وجوب التعريف للمباحث اللفظية باعتبار كون  
 اللفظ منقسما الى المفرد والمنقسم الى الكل  
**قول** فيلزم من العلم به العلم او الظن ان  
 لزوم العلم من العلم كلزوم العلم بوجود الصانع  
 من العلم بوجود المصنوع ولزوم الظن من  
 العلم كلزوم الظن بوجود المظهر من العلم بوجود  
 السحاب ولزوم الظن كلزوم الظن بوجود  
 المظهر من الظن بوجود السحاب عند رؤية الزحمة  
 في جو السماء واما لزوم العلم من الظن فبحال  
**قول** وتقسيمها حاصل تقسيمها الى  
 الدالات اللفظية ثلثة اقسام وضعية



وطبيعية وعقلية والدلالة الغير اللفظية فيكون  
وضعية وعقلية فيكون المجموع خمسة لان  
الطبيعية من غير اللفظية غير موجود عنده  
وانا اقول الدلالة الطبيعية الغير اللفظية  
وجوده كدلالة قوة حركتها فوق الضار  
وضعتها على قوة المراج وضعها كما يستدل  
الاطباء فانها دلالة غير لفظية وموظاه  
انها طبيعية لان هذه الحركة بحسب مقتضى  
الطبع كما ان حصول النطفة ايج بحسب  
مقتضى الطبع فم يكون اقسام غير اللفظية  
مساوية ومعاودة الاقسام اللفظية فيكون  
المجموع ستة فان قلت اى نسبة  
بين الاقسام اللفظية قلت اما يجب  
الصديق فيبينها مبانية كلية واما يجب  
الوجود فيبين الوضعية والطبيعية ايضا

مبانية كلية لا تمنع تحققها في اللفظ واحد  
لوجوده في لفظ الوضعية بحسب الافتراض  
وعدمه في لفظ الطبيعية بحسب الطبع وسببها  
توافق بين كل واحد من الوضعية والطبيعية  
وبين العقلية عموم من وجه لوجود الوضعية  
والعقلية في لفظ زيد مثلا عند سماعه من  
وراء الجدار لان بحسب الوضع يدل على  
الزات الشخص وبحسب العقل يدل على  
وجود اللفظ ولوجود الوضعية بدون العقلية  
فيه ايضا عند سماعه من داخل الجدار اى  
مع مناهة الاقط ووجود العقلية بدون  
الوضعية في لفظ دين وبين عند سماعه  
من وراء الجدار ولوجود الطبيعية والعقلية  
في لفظ اح عند سماعه من وراء الجدار فانه  
بحسب الطبع لا يدل على وجود اللفظ



المستدرك بحسب العقل يدرك على وجود اللفظ  
ولو وجود الطبعية بدون العقلية فيه ايضا  
عند سماعه من ادخل الجدال مع مثله للافظ  
لوجود العقلية بدون الطبعية لا لفظا  
وبين ايضا كما ذكره واما بين اقسام غير  
اللفظية فمبانية بحسب الصدق على ما  
لا يخفى واما بحسب الوجود فبين كل واحد  
من الغير اللفظية العقلية وبين غير اللفظية  
الوضعية والطبعية عموم مطلقا بمعنى ان العقلية  
تحقق في ما يتحققان ولا يتحققان في كل  
ما يتحقق العقلية فان العقلية تتحقق في  
دلالة الخطوط لانها تدل على الصانع من  
حيث انها مصنوع وكذلك تتحقق  
العقلية في دلالة الضرب من حيث  
ان الضرب مصنوع ولا يتحقق الوضعية

والطبعية من غير اللفظية في دلالة العلم على وجود الصانع  
فهم قولهم وهي كون اللفظ بحسب من اطلق  
ان في ليور الايجاب الكلية اعني كلمة  
تنبها <sup>منه</sup> على ان الدلالة المعبرة عند المنطقيين  
الدلالة الكلية بتبها لالة لالة الجزئية  
المعبرة عند علماء البيان فانهم فرقوا  
الدلالة يكون اللفظ بحيث اذا اطلق  
يفهم منه المعنى بالا همال المتلزم للايجاب  
الجزئية اعني كلمة اذا قولهم ومنه يعلم  
ان المطابقة لا يستلزم التضمن اي ومن  
اشترط التضمن بوجود الجزئية يعلم ان  
المطابقة توجد بدون التضمن كما في البساط  
قوله خلاف العكس يعني ان قولنا  
المطابقة لا يستلزم التضمن لا يعكس  
الى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة



لأنه يستلزمها بناء على الدلالة على ما في  
ضمن الموضوع له متفرع على تحقق الموضوع  
له وهو يستلزم الدلالة على ما وضع له  
فإن قلت قولك المطابقة لا يستلزم  
التضمن سلبية كلية وتنفي كسرها  
وينبغي البيان قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة  
قلت القاعدة المذكورة إنما هي التلخيص  
وهذه القضية في فوق الشرطية فأت  
المطابقة لازم عام للتضمن فيكون معنى  
قولك المطابقة لا يستلزم التضمن أن  
وجد اللازم العام لا يستلزم وجود المعلوم  
الخاص ولا يمكن أن يقال أن وجود المعلوم  
لا يستلزم وجود اللازم بناء على أن وجود  
المعلوم يستلزم وجود اللازم **قوله**  
ويستلزم المطابقة بناء على أن الدلالة

على اللازم ما وضع له متفرع على تحقق الموضوع  
له المستلزم للدلالة عليه قوله وأما  
استلزامها أي المطابقة الاستلزام قوله  
فالامام قال به أي باستلزام المطابقة  
الا الاستلزام حيث قال أن تصور كل  
ماهية يستلزم تصور أنها ليست بغيرها  
قوله ليس يمتنع أي ليس ذلك الاستلزام  
بوجودها فتأ تصور كشراتها من الماهيات  
ولم يخطر ببالنا بغيرها فضلا عن أن يخطر ما  
يضرع على خطور الغير عن الحكم بأنها ليست  
بغيرها **قوله** لأنه لا يدل على كل أمر خارج  
عن مفهومه والأي يلزم دلالة كل لفظ على  
كل معنى فيفرض الدلالة على أمور غير متناهية  
ولا على بعض عند إطلاقه لأن المعاني الخارجية  
عن مفهومه غير متناهية ولا على بعض منهم



لأن المبدء لا يفهم بل على بعض معين فلا  
 بد له عن تعين وهو المنزوم الذي منه وهذا  
 هو السر في الشرط الالتزام بالمنزوم الذي  
 قول أن حدود الدلالة الثلاث تنبثق  
 كل منها بالخيرين يعني أنه يصدق تعريف  
 المطابقة والالتزام وتعريف الالتزام  
 المطابقة والمضمن فلا يكون تعريف  
 كل من الدلالة الثلاث مانعا من دخول  
 وهو معنى الانتفاض بهذا **قوله** فإن  
 الدلالة على الضم غير متدايعة أن دلالة  
 لفظ الشمس على الضم يمكن أن يكون مطلقا  
 عند الإطلاق على الضم وتضمنا عند الإطلاق  
 على المجموع والشرط عند الإطلاق غير المحرم  
 المنزوم فيصدق على الدلالة على الضم  
 تضمنا عند الإطلاق على المجموع والشرط

عند الإطلاق على الجرم أنها دلالة اللفظ  
 على تمام ما وضع له فينبثق حد المطابقة  
 والالتزام لدخولها فيه لكن الدلالة على  
 الضم عند الإطلاقين ليست بواسطة  
 أن الضم تمام الموضع له لتحقيق ذلك  
 الدلالة عند فرض عدم وضعه للضم فلو قيد  
 الحد بهذه القيد لاندفع الاعتراض وهو  
 معنى الحثية ويصدق أيضا على الدلالة  
 على الضم مطابقة عند الإطلاق عليه  
 والشرط ما عند الإطلاق على الجرم أنها  
 دلالة اللفظ على جزء ما وضع له نظرا  
 إلى وضعه للمجموع فينبثق حد المضمن  
 بالمطابقة والالتزام لدخولها فيه لكن  
 ليست بهذه الدلالة عند الإطلاقين  
 بواسطة أن الضم جزء ما وضع له



لتحقق تلك الدلالة عند فرض عدم و  
ضعة للجموع وبالتقييد بقيد الحيثية  
يندفع الانتقاض ويصدق ايضا على  
الدلالة على الضوء مطابقة وتضمننا عند  
الاطلاق على المجموع انهما دلالة اللفظ  
على لازم ما وضع له نظرا الى وضعة للجموع  
المزوم فيستفاد من الدلالة التزام  
بالمطابقة والضمن بدخولهما فيه لكن  
هذه الدلالة عند الاطلاقين ليست  
بواسطة ان الضوء لازم ما وضع له  
لتحقق تلك الدلالة عند فرض عدم  
وضعة للجموع المزوم فاذا قيد بقيد الحيثية  
يندفع الانتقاض **مورد** حيث  
يمكن ان يكون شئ واحد جنسا يعنى  
كما يمكن ان يكون الدلالة على المعنى

الواحد

الواحد كالدلالة على الضوء مثلا مطابقة  
وتضمننا والشرط ان ذلك يمكن ان يكون  
المعنى الواحد جنسا ونوعا وفضلا وخاصة  
وعرضا عاما كالمملون مثلا فانه جنس للانس  
والاحمر وغيرهما لانه تمام الجزء المشترك  
بينهما ونوع للمكيف لان المكيف جنس  
تحت انواع كالمشوم المكيف بكيفية الشم  
من الراجح الطبيعية والكراهية والمطعم  
المكيف بكيفية الطعم عن الحلاوة والمرارة  
 وغيرهما والمموسى المكيف بكيفية اللمس  
من الخشونة واللامهية والمملون المكيف  
بكيفية الملون من السواد والحمر وغيرهما  
وفضل للكثيف لانه يميز الكثيف من اللطيف  
بناء على ان الكثيف هو الجسم الملون و  
اللطيف هو الجسم الغير الملون كالهو



او مثلا وخاصة للجسم لان المجردات من  
 الجسم كالعقول والنفوس لا لون لها و  
 عرض عام للحيوان لشموله على الحيات  
 والنبات ايضا فكما انتقص تعريف  
 كل معنى الدلالة على المعنى الواحد كالدلالة  
 على الضوء مثلا كذلك انتقص تعريف كل  
 من الكلمتين الخمس بواسطة اجتماعها  
 في المعنى الواحد كاللون فكما اندفع الانتفاض  
 في الكلمتين بواسطة ارادة فيه الحثية  
 بان يقال المراد ان الخمس هو كمال الجزء  
 المشترك من حيث انه كمال الجزء المشترك  
 والنوع تمام ما بهية الافراد ومن حيث انه  
 تمام ما بهية الافراد الى غير ذلك كذلك  
 يندفع الانتفاض في تعاريف الدلالة  
 باوادة فيه الحثية بان يقال المراد ان

من الدلالة الشاملة بالاجزاء بواسطة اجتماعها

المطابقة للدلالة على تمام ما وضع له من حيث  
 انه تمام ما وضع له والالتزام بمبنى الدلالة  
 على جزء ما وضع له من حيث انه جزء ما وضع  
 له والالتزام بمبنى الدلالة على لازم ما وضع  
 له من حيث انه لازم ما وضع له في الانتفاض  
 لهما اصلا مولا وثانيتهما ان ترتب  
 الحكم على المشتق يدل على عليية المأخوذ والمراد  
 بالحكم هو التسمية وبالمشتق اسم الفاعل  
 من قول اللفظ الدال بالوضع وبالمأخوذ  
 ذلك الاسم اعني الدلالة فيكون  
 قول فترتب كل من الدلالة الثلاث  
 على حذف المضاف اي فترتب تسمية  
 كل من الدلالة الثلاث يعني ان الدلالة  
 بالوضع لتمام ما وضع له علة للتسمية مطابقة  
 والدلالة بالوضع لجزء ما وضع له علة للتسمية تضمننا



والدلالة بالوضع الملزوم علة للتسمية الترتيبية  
هذه هي المطابق الكلام الشارح رحمه الله  
تعالى ولكن لا خفاء في خفايته والافطهر ان  
يقال المراد من الحكم التسمية ومن المشتق  
المتعلق المجزول في قوله ما وضع له ومن  
المأخذ المصدر افعى الوضع يعني ان الوضع  
لتمام ما وضع له علة للتسمية مطابقة  
والوضع الجزئية علة للتسمية تقمنا والوضع  
الملزوم علة للتسمية الترتيبية اما فان قلت  
اللفظ ليس بوضع لجزء ما وضع له فلا يصح  
التوجيهان في النفس قلت الوضع لجزء  
فمنه اي في ضمن الكل قوله وجوابه ان اللفظ  
ان يرد ان بين الملزوم الخارج حتى الملزوم  
الذهني عموم ما وخصوص ما من وجه لا اجتماعها  
في مادة تكون بين اللام والمملزوم ملاحظة

20  
بحسب الوجود بين اي الوجود الذهني  
والخارجي كالزوجية للاشئين فان الزوجية  
في الذهن والخارج لازم للاشئين وافتراق  
الذهني عن الخارج حتى في العمى والبصر واقفا  
الخارجي عن الذهني في الحق اقص البنائات  
المخضبة على الكثر البريات لانهما من العلوم  
الغيبية التي لا يظهر الا بعد التجارب  
الكثيرة مع امعان النظر قوله فالافطى  
التمثيل للزوجية الاثنين قلت الاولى  
التمثيل بدلالة العمى على البصر لانه هو  
الذي يلزم من صورة تصور البصر بخلاف  
الاثنين فانه لا يلزم من صورة تصور  
الزوجية ولا التصديق بهما للاثنين ولا  
للكثير لشيء ما تصورت ما هيته  
الاثنين ولا يخطب بالكل الزوجية



فمضلا عن الحكم بالزوجية للثانين فظهر  
لك عند رجوعك الى وجدتك  
فان قلت كونها من قبيل فضلا  
تتما معهما يقتضيه ان يلزم من تصور<sup>الاشياء</sup>  
التصديق بالزوجية للثانين قلنا ان  
مع المعينة بين القياس والقضية حصول  
الحمد الاوسط عند تصور<sup>ط</sup> في القضية و  
لا يخفى عليك ان مجرّد حصول<sup>سط</sup> الى<sup>سط</sup> لا  
لا يستلزم حصول النتيجة لانه يحتاج  
والى وضع حد للاوسط بين الحدين واذا  
وضع له حصلت والآ فلا فلا يتصور فيها  
اللزوم البيان بمعنى الاخص كما لا يتصور  
في قابل العلم وصحة الكتابة قول وجو  
ان اللزوم الذهني بين الانسان  
والقابلية المذكورة للزوم البين بالمعنى

الاعم يريد ان اللزوم اما بين او غير بين  
وغير البين من اللزوم ما يحتاج الى اقامة  
الدليل المذكور على الحكم باللزوم كالحكم بـ  
لزوم الحدوث للعالم فانه يحتاج الى  
ان يقال عليه قولنا لانه متغير حادث  
فهو حادث والبين من اللزوم مالا  
يحتاج الى الاقامة المذكورة بل يحتاج الى  
شيء آخر من تصور اللزوم فقط وهو  
المسمى باللزوم البين بالمعنى الاخص  
كتصور الابوة الكافية لتصور النبوة  
الكافية في الحكم باللزوم قابل العلم و  
وصحة الكتابة للانسان فان قلت  
لانهم ان مجرّد تصور الانسان وقابل  
العلم كاف في الحكم بلزوم قابل العلم  
للانسان بل يحتاج الى ان يقال لان



الانسان ذو مبدء الادراك اعني النفس  
الناطق وكل من كان كذلك فهو قبل  
العلم وصنعة الكتابة قلت المحتاج اليه  
ههنا الوسط الحافظة الذهن كما في قولنا  
الاربعة زوج فيكون من قبيل قضايها  
سامتها معها وهو لانها في اللزوم البين  
بمعنى الاعم لان الاحتياج الى الوسط  
الحافظ الى بوجوب كون اللزوم بينهما  
لانه عبارة عن عدم الاحتياج الى البرهان  
لا عن عدم الاحتياج الى شيء اصلا فان  
قلت كثيرا ما يتصور الانسان وقا  
بل العلم ولا يحكم يلزموم الثاني للاول  
قلت كفاية التصورين في اللزوم لا  
يستلزم لزوم الحكم وانما يستلزم ذلك  
ان لو كان حصول التصورين على عامة

للحكم باللزوم وليس كذلك فان اذا  
الحكم ههنا من اجزاء العلة النامة هذا  
هو التحقيق واما التدقيق فهو ما اتول  
من تصور الانسان يستلزم تصورا  
بل العلم لان الناطق الذي هو مفهوم  
الانسان عبارة عن المدرك والمدرك  
هو العالم والعالم يلزم كونه قابلا للعلم  
والآلم يمكن متصفاه لان انتفاء قابلية  
الشيء يستلزم انتفائه فيكون قابلا للعلم  
من لوازم مفهوم جزء الانسان باللزوم  
البين الذي هو بمعنى الاخص فان قلت  
ههنا تدقيق في صنعة الكتابة الى  
عبارة عن الحركة الارادية المخصوصة  
الصادرة عن الحيوان المستندة الى الروح  
الفاضة عن المدرك قلت لازم مركب



من جزمين وكل واحد منهما لازم لجزمي  
جزء الاثنت على سبيل التوزيع بناء على  
ان الحركة مستندة الى الحيوان الذي هو  
المحل للمتحركة بالارادة والروية مستندة  
الى الناطق هو المدرك بالضرورة والبين  
الذي هو مبعث الاعم فان قلت لازم  
الجزمين اولى بان يقال الزوم بلغة  
الاخص كلزوم صفة الكتابة للانث  
من حية الحيوانية والناطقة كما في قوت  
انفا من لازم الجزء الواحد كلزوم قابل  
العلم للانث من حية الناطقة كما  
من بناء على ان الاول مشتمل على تكرار  
اللزوم دون الثاني قلت كون الثاني  
اللزوم مبتدأ بالمعنى الاخص مبني على تعذر  
اللزوم بسببه الانتقال لا على تكرار اللزوم

وتعدوه على ان التكرار ليس الا في نوع اللزوم  
لا في شخصه حتى يتكرر الوسط في الزوم واحد  
فان الانتقال من الناطق الذي هو العالم  
الى قابل العلم فان اسرع من الانتقال عن  
الحساس المتحركة بالارادة العلم المدرك  
الى قابل العلم صفة الكتابة التي هي عبارة  
عن الحركة المخصوصة المبني على الناطق و  
الروية بناء على ان الاول واستفاد  
الخاص الى العام لان العام ما بفعل اخص  
من القابل العلم والثاني الانتقال من العلم  
الى الخاص لان المتحركة اعم من ان يكون  
متحركاً باليد او غيرهما وعلى تقدير ما اعم  
من ان يكون على سبيل الكتابة او على  
سبيل الحياطة فان قلت العام لا يدل  
على الخاص ما جدد الدلالة الثلث فكيف



بذل المتحركة بالفعل على قابل الحركة المختصة  
التي هي الكتابة المتحركة بالفعل يعني ان  
المتحرك بالفعل اعم من ان يكون  
قابلاً لتلك الحركة المنصورة او لم يجوز ان  
لا يكون قابلاً لتلك الحركة المختصة  
ويكون قابلاً لغيرها من الحركات كالجسم  
الثقل المتحرك من المحيط المركب العنصر  
القابل للحركة من المركز الى المحيط قلت  
المعتبر في لزوم البين بالمعنى الاعم هو  
الشعور باللزوم بعد الشعور بالطرفين  
دلالة احد الطرفين على الآخر فانها هي العتبة  
في لزوم البين بالمعنى الاعم قوله  
والتعريف المذكور للزوم البين بالمعنى  
الاعم يعني ان تعريف اللزوم البين  
يكون المعنى الخاصية بحيث يلزم من

نحو المسمى بقصوره انما هو اللزوم البين  
بالمعنى الاعم للاعتبار بدلالة احد الطرفين  
على الآخر فيه للزوم قوله واشترط الاعم  
يوجب اشتراط الاعم به بدان اللزوم  
البين بالمعنى الاعم لما كان عبارة  
عما اشتمل على كفاية تصور الواحد في  
الحكم باللزوم بينهما واللزوم البين  
بالمعنى الاعم عبارة عما اشتمل على كفاية  
التصورين في الحكم المذكور وكان كفاية  
تصور الواحد اخص من كفاية التصورين  
في الحكم باللزوم بمعنى انه كلما تحققت كفاية  
التصور الواحد في الحكم باللزوم تحققت  
كفاية التصورين فيه وكس كلما تحققت  
كفاية التصورين في الحكم باللزوم تحققت  
كفاية التصور الواحد فيه لجواز ان لا يكون



التصور الواحد كافيا في الحكم المذموم ركنا في  
قابل العلم وصنعة الكتابة لنزوم ان يكون  
الشئ اذ كفاية التصور الواحد يوجب  
اشتراط كفاية المتصورين والآلي زان  
لا يكون التصور ان في مادة كفاية التصو  
الواحد حافيين في الحكم باللزوم وليس  
كذلك بناء على ان زيادة محصلات  
الشئ يوجب زيادة ذلك الشئ لا شفاة  
والتفاهة اذ لا يخفى عليك ان تصورات  
الاطراق من محصلات الاحكام وموجبات  
حصولها لا تمايقض الى ذمولها فكيف  
يحكم بان التصور الواحد كاف في الحكم  
باللزوم والتصور ان لسبب كافيين  
وانما اظنيت الكلام في هذه المقام لانه  
شامل العلم كم من كامل عنه غافل الكلام

فيه بعد محل التوضيح والاستيعاء فانهم  
**قوله** فالمفرد خمسة اقسام انما تعرض  
لعدد تبيينها على انه خالف القوم فيه  
بناء على ان المفرد عندهم رابعة على ما يشعر  
تقديرهم **قوله** اقسام للمفهوم اولا  
وبالنزات واللفظ ثانيا وبالعرض اى  
لمفهوم اللفظ في الاولين ولمفهوم اللفظ  
والمركب في الآخرين يعني ان المفرد  
المركب اقسام لمفهوم اللفظ وقسمها  
اقسام لمفهوم المفرد والمركب قوله اذ  
في الاكتفاء بالنفس او بالتصور لا يحصل  
هذه القاعدة على ما لا يخفى على النصف  
يعني اذ اقبل في تعريف الكل هو الذي  
لا يمنع مفهومه وقوع الشئ كنه يفهم منه  
انه هو الذي لا يمنع وقوع الشئ كنه فيحتاج



فيخرج مفهوم واجب الوجود عن الكلّي ونه  
 ظل في الجزئي لكونه مانعا عن وقوع الشكّة  
 في الخارج لوحدة في الخارج واذا قبل هو الذي  
 لا يمنع تصور مفهومه عن وقوع الشكّة  
 يفهم منه بواسطة زيادة قيد التصور  
 ان المراد منه المنع العقلي الا الخارج والاما  
 كان لهذا القيد فائدة فينتقل الحكم من الخارج  
 الى العقل ثم العقل اذا نظر الى مفهوم  
 الواجب وتارة يحكم بانه عيان مانع و  
 ذلك اذا لاحظ مجردا عن بهان التوحيد  
 وتارة يحكم بانه مانع وذلك اذا لاحظ  
 مع بهان التوحيد فيكون مفهوم الواجب  
 ح في نظر العقل واما بين الكلّي والجزئي  
 فلا بد من التقييد بالنفس ليكون مفهوم  
 البتة يف ان الكلّي هو الذي لا يمنع مجرد

مفهوم مع قطع النظر الى غير عن وقوع  
 الشكّة فيحذف مفهوم الواجب الكلّي  
 ويخرج عن الجزئي واذا حذف التصور  
 والكافي بالنفس ويحال هو الذي لا يمنع  
 نفس مفهومه عن وقوع الشكّة يفهم منه  
 ان الكلّي هو الذي لا يمنع مجرد مفهوم مع  
 قطع النظر عن بهان التوحيد عن وقوع  
 الشكّة في الخارج فيخرج مفهوم الواجب  
 عن الكلّي لانه مانع عنه في الخارج بوحدة  
 فيه فالتقييد بالتصور لازم لقطع النظر  
 عن بهان التوحيد مع ان التصور لا يدل  
 على قطع النظر عن بهان التوحيد فيكتف به  
 ايضا امر تصور النفس لا يدل على قطع النظر  
 عن الخارج ليكتف به لانه اذا قبل نفس زيار  
 يفهم منه انه قائم في الخارج فلا يجوز الاستغناء

عن الخارج



باصد مه فاعلى هذا التقدير لا يخفى هذه المسئلة  
على غير النصف ايضا كما قال مع الشرح انه  
غير حاف على النصف وانما طبنت الكلام  
في هذا المقام لانه من مزاحض الانام قوله  
من حيث تطبيقهما على الموجود الجزئى  
يعنى ان مفهوم الهندية بدون التقدير  
بجسيمة التطبيق الى باعتبار الصدق على الوجود  
الجزئى كلى لانه غير مانع وقوع الشك ومانع  
القيود بتلك الجسيمة فهو جزئى لانه بهذا  
الاختيار مانع عنه بناء على ان كل ما يوجد  
في الخارج فهو مستحق فان قلت نفس  
مفهوم الهندية غير مانع عنه لان جسيمة  
التطبيق خارجة عنها فيكون كلما قلت  
لازم خروجها وانما يكون كذا خارجة ان  
لو لم يكن الهندية موضوعا بوضع عام لكل

فرد من الماهة والمعينة والامر بخلافه  
فان قلت فعلى هذا يكون الانسان ايضا  
جزئيا لانه من حيث التطبيق على الوجود  
الجزئى مانع عن وقوع الشك قلت  
الجسيمة خارجة عن نفس مفهوم الانسان  
داخله في مفهوم الهندية فلا يقاس عليها  
**قوله** ان كان ما صدق عليه لفظ الجزئى  
على حذف المضاف اى ما صدق عليه  
مفهوم لفظ الجزئى قوله فلام الفوقى  
اى لازم ان ما صدق عليه مفهوم لفظ  
الجزئى من كونه يرد ولام منع نفس  
تصور مفهومه عن وقوع الشك فان  
زيد و عمرو اما نعان عنه قوله وان كان  
لفظ الجزئى هو ايضا محذوف المضاف اى  
مفهوم لفظ الجزئى قوله فلام الخلف



في النتيجة يريد ان النتيجة ح اي اذا  
كان المراد لغة الجزئي كلي وهو قول مطا  
للمواقع فلام الخلف فيه لان مفهوم  
اللفظ الجزئي ما يمنع كل وهو مطابق للموا  
للمواقع فان قلت مفهوم لفظ الجزئي  
ما يمنع وقوع الشركة فلو كان كلبا  
يلزم ان يكون ما يمنع وقوع الشركة  
غير مانع عنه فيلزم صدق الشيء على تقيده  
وانه ع قلت مفهوم لفظ الجزئي نظرا  
ذاته مانع وبالنظر الى عارض هو صدق  
هذا المفهوم على كثير من غير مانع فالامر  
متغايير ان بالاعتبارين قوله **والان**  
اريد بهما ما هيتهما النوعية الح يريده  
ان الجزئي الواقع في تعريف الذاتي  
اعلم من ان يكون حقيقيا او اضافيا

بناء على ان امثال الجزئي ان كل واحد  
من الانسان والانس يحمله ما لان  
على تقدير ارادة ما هيتهما النوعية  
يصدق على كل واحد منهما انه مندرج  
تحت الغير وموضع الجزئي الاضافي  
وعلى تقدير ارادة الخصص الحاملة لهما  
لا ضمن الافراد يصدق عليه انه مانع عن  
الشركة وهو معنى الجزئي الحقيقي قوله  
واعلم ان الذاتي تطلق يراد ان الذاتي  
عن المميز في على معنيين احدهما المعنى  
الاحص وهو الداخل في حقيقة الجزئيات  
فيكون نفس حقيقة الجزئيات اعني  
النوع خارجة عن هذا المعنى لانها صفة  
هذا المعنى عليها بناء على امتناع دخول  
دل الشيء في نفسه فلا يصدق الذات على



والفصل اللهم الا ان براد حقيقة الجزئيات  
اعلم من الحقيقة الكلية والجزئية  
اي خصصها او بالجزئيات اعلم من  
الاضافيات والحقيقيات فان  
يصدق على النوع انه داخل في الحقيقة  
الجزئيات لانه وان لم يدخل في حقيقة  
الكلية وحقيقة الجزئيات الاضافي لان كل  
واحد منهما نفس لكنه داخل في حقيقة الجزئية  
وحقيقة الجزئية الحقيقي لانه كل واحد  
منهما يزول الكل والجزئيات ان جعل  
الشخص فبدأ دخول الجزئيات في الكل  
ان الشخص جزء فان الملائكة  
مثلا داخل في هذا الانسان باص  
المغيبين والآخر بمعنى الاعم وهو  
ما لا يكون خارجا عن حقيقة الجزئيات

فيكون

فيكون نفس الحقيقة داخل في هذه المعنى  
لان كلما يصدق على جزء الحقيقة الاعم  
والمساوي اعني الجنس والفعل انه غير  
خارج عنها الا كذلك يصدق على  
نفس الحقيقة انها غير خارج عنها والا  
بلزم كون الشيء خارجا عن نفسه وموضح  
قوله ويمكن جملة على الثاني بالتأويل  
آه جواب من يقول لان الواقع من  
المغيبين المذكورين للذاتي في المتن في  
مقام التعريف اعني قوله وهو الذي يدخل  
في حقيقة الجزئيات المعنى الاخص الغير  
الشامل للنوع على ما بيناه وفي مقام  
التقسيم اعني قوله والذاتي اما مقول في  
جواب ما هو آه المعنى الثاني الاعم التام  
بقريته تقسم اليه والجزئية اعني الجنس



والفصل فلا يكون التوافق بين التعريف  
والتقسيم وتحرير الجواب ان يقال لا  
عدم التوافق بينهما بناء على انه يمكن  
ان يؤل المعنى الاخص الى المعنى الاعم على  
سبيل الحذف والارسالي بان يراد من الداخل  
لازمه اعني غير الخارج ليشتمل النوع فيتفق  
التعريف مع التقسيم فيكون اللام في  
فعله والذاتي اما مقول في جواب اشارة  
الى الذاتي المعروف بالداخل الاول غير الخارج  
بناء على قاعدة الشيء معرفة قوله فان  
حل على الظاهر اذ يعني ان لم يؤل الداخل  
غير الخارج يكون المراد من الذاتي في المقام  
الاول المعنى الاخص وفي مقام التساوي  
الاعم من غير تطبيق احد المقامين الى  
الآخر والعدول وفي مقام التقسيم عن البعض

حيث لم يؤل وهو اما مقول في جواب  
ما هو مع تقديم ذكر الذاتي في قوله والكل  
اما ذاتي الى المقدر المعرف باللام حيث  
قال الذاتي اما مقول في جواب ما هو للشيء  
على المغاير بين الذاتي في المقامين لان  
الضمير يدل على العينية والمعرف باللام  
يدل على الغيرية فان قلت لا ثم لان  
الضمير يدل على العينية بناء على انه يمكن  
ان يراد من الضمير غير ما اراد في الظاهر في  
الامور المحمودة للجان المختلفة وان  
كان عائد اليه وهو المسمى بصنعة  
الاستخدام في علم البديع كان يراد منها  
في الظاهر الذاتي في قوله والكل اما ذاتي  
المعنى الاخص وفي ضميره على تقدير ان  
يقال وهو اما مقول في جواب ما هو



هو الاعم فلا يكون الضمير على العينية قلت  
الغالب في الضمير اعتبار العينية لانهما  
الظاهر من الضمير فلا اعتدوا بغير الغالب  
والى هذا السؤال اشار الشارح المحقق  
بقوله وان امكن حمل الضمير على الاستحالة  
فان قلت لا نعم لان اللام يدل على العينية  
بناء على ان اعادة التعليلية يدل على  
العينية قلت قد نية التقييم الى النوع الحسن  
والفصل قد قطع العينية والى هذا اشار  
بقوله فاصل بعدل عنه كثير اللقارين قوله  
باصد المعنيين يريد ان للعرفى عنه المنزلة  
معنيين مقابلين بمعنى انه الى المعنى الاخر  
الغير الشامل للنوع يكون تقييد العرفى  
شاملا وان بالعكس فبالعكس  
بناء على ان تقييد الاعم اخفى بالعكس

قوله بان لا يكون جزءا الاشار الى  
تقييد معنى الاعم للذات فيكون النوع  
داخل في العرض لان مفهومه غير داخل  
صادقا عليه قوله او بان يكون خارجا  
اشارة الى تقييد معنى الاعم للذات  
وهذا المفهوم غير صادق على النوع فلا  
يكون عرضيا قوله لان القاعدة اه  
جواب لمن يقول الحكم على الناطق بانه  
داخل في حقيقة الانسان وعلى المضاحك  
بانه خارج عنها تحكم لكونهما مساويين  
في اختصاصهما بالانسان وتحريران  
يقال انه اختصاص الناطق بالانسان  
اقوى من اختصاص المضاحك به لان  
اختصاص المضاحك تابع ومتفرع على  
اختصاص الناطق به بناء على ان الانسان



ما لم ينصف بالادراك مطلقا وهو  
النطق لم ينصف بالانفعال عند ادراك  
الامور الغريبة وهو الضحك والوصف  
المقدم في اختصاصه بالشئ والتفان  
ذلك الشئ به اقوى من الوصف  
المتأخر فيه واقرب منه الى ذلك  
الشئ لان ذلك الشئ في مرتبة الالهة  
بالوصف المقدم بالوصف  
المتأخر والالكان معه بحسب الذات  
لا بعده بحسبها والمعدوض بخلافه ولهذا  
اجرت عادتهم على ان الاقدم من الخواص  
المرتبة لما هيبة من الماهيات اي التي  
يكون بينهما تقدم وتأخر بالذات بان  
يكون بعضها تابعا وبعضها مستبوعا  
بغير انه ذاتيا لضرب ذلك الاقدم

الثاني الماهية والافلا اطلاق على الذات  
الامتدوع الماهيات **قوله** كما انطلق  
اي المدرك الكلي المعجب الى المدرك  
للامور الغريبة والمضاحك اي المنفصل  
عند ادراكها فان الاول مقدم على الثاني  
والثاني مقدم على الثالث لان الاله  
الانفعال عند الادراك الامور الغريبة  
متفرع على ادراكها تفرع السبب على  
السبب وادراكها على مطلق الادراك  
تفرع الخاص على العام والمفيد على المطلق  
او الكل على الجزء ليكون الناطق مرتين  
هذه المفراض ذاتيا للانسان لا غير  
فاحض التعريفات فانهما من الحقيقة  
لقوة الواردات **قوله** واقول الذات  
اصير يدرك الذات كما يطلق على



على الحقيقة الجوهرية الكلية كالانسان مثلا  
كذلك يطلق على الحقيقة الجزئية الغنى  
المفصل كما صله من حقيقة الكلية في  
ضمن ذات الشخص كالانسان الحي  
في ضمن زيد وعمرو فهنا ثلثة اشياء  
احد ما اجزاء الانسان اعني الحيوان  
والناطق مثلا والانسان المطلق والاشياء  
المقيدة بالشخص فكم يمكن ان يقال  
لكل واحد من الحيوان والناطق انه ذاتي  
باعتبار نسبة الى الذات التي هي الانسان  
المقيد بناء على تحقق المعايير بين النسب  
والمنسب اليه كذلك يمكن ان يقال  
للانسان المطلق انه ذاتي باعتبار نسبة  
الى تلك الذات بناء على تحقق المعايير  
بينهما غاية ما في الباب ان المنسب

والمنسب اليه يطلق عليهما اسم الذات  
وهذا لا يستلزم العينية ليتغاير بهما بالذات  
لان المطلق غير المقيد فعلى هذا يكون اطلاق  
الذاتي على النوع بحسب اللغة ايضا  
يستقيم قوله فالكل حيوان يريد  
فيه الكلي لا بد منه لانه جنس وكذلك  
فيه المختلفين بالحقيقة او في جواب  
ما هو لكونهما فضلين فيهما وبعبارة  
الباقى للربط بين الجنس والفضل  
لتحصيل العلة الصورية للتعريف  
قوله في جواب ما هو احدهما عن الفضل  
البعيداه الفضل البعيد للنوع هو الفضل  
القريب للجنس فيكون ممينة للجنس  
عن جميع ما عداه فيكون مساويا له  
كالمساوي للحيوان المميز عن النبات



والخاصة الجنس هي الخارجة المخصوصة  
بالجنس كالماتى المخصوص بالحيوان والعرض  
العام هو الخارج المتجاوز عن الطبعية الواحدة  
فان كان تلك الطبعية ملعية للنوع فهو العرض  
العام للنوع كالاكل والشرب والتكاثر  
عن نوع الواحد دون الجنس الواحد لاقتصاصها  
بجنس الحيوان هو المسمى بخاصة الجنس  
والفرق بين العرض العام للنوع وخاصة  
الجنس في مادة الاجتماع اعتبارى فان  
الاكل وما يشبهه من عام للنوع بالا  
باعتبار تجاوزه عن نوع الانسان الى غيره  
من الانواع وخاصة الجنس باعتبار  
تجاوزه عن جنس الحيوان الى غيره من  
الاجناس وان كان تلك الطبعية  
طبعية الجنس ايضا منهواى الخارج

22  
المتجاوزة عن الطبعية الواحد العرض  
العام للجنس المتجاوز عن الجنس  
الواحد الى غيره من الاجناس كالبقرة  
المتجاوزة من الحيوان الى الجم النامي  
والعمق المتجاوز منه الى الجسم المطلق  
والموجود المتجاوز منه الى المجهول فان  
هذه الامور مقول على كثير من محققين  
بالحقيقة اما ما دامها للجنس كالفصل  
البعية وخاصة الجنس والعرض العام  
لنوع او لاعتيمتها من الجنس كالعرض  
العام للجنس وقيدنى جواب ما هو  
يخرجها وعليك بهذه القواعد فانما  
من القواعد قوله فان قلت جنس  
الجنس اخص من مطلق الجنس اهـ  
ان تعريف المطلق الجنس بالكلى



غير صحيح لان الكلي جنس الجنس و جنس  
الجنس اخص من مطلق الجنس لكون  
المقيد اخص من المطلق ولا يجوز تعريف  
الاعم بالاخص منه و الا يلزم ان لا  
يكون التعريف جامعاً **قوله** قلت ان  
اريد ان اريد بعدم جواز التعريف  
بالاخص عدم جوره عنه **الحا** و اعتبارا  
معرفية و خصوصية بان يعرف  
باعتبار خصوصية و خصوصية باعتبار معرفية  
فسلم انه اى التعريف لا يجوز لكنه  
غير مقيد لعدم جواز التعريف بالاخص  
اى لا يلزم منه عدم الجواز ان لا  
يعبر **الحا** و الاعتبارين بل عية اختلا  
منها وان اريد انه لا يجوز تعريف  
الاعم بالاخص مطلقاً سواء اعتبر **الحا**

الاعتبار

الاعتبارين او اختلاها فلما تم عدم الجواز  
مطلقاً لجوازه عند اختلاف الاعتبارين  
وهنا كذلك فان الكلي باعتبار  
مفهوماً اى باعتبار مقول الاول اعني  
بغير المانع عن الشك في معرفته و اعم مطلقاً  
الجنس و اعتباراً و وضع كونه جنساً للجنس  
اى مقول الثاني اعني مقولاً كثيراً يختلف  
بالحقيقة في جواب ما هو اعني اعدى  
الكليات الجنس اخص منه فيكون معرفة  
باعتبار عمومه مفهومه الذاتي و خصوصيتها  
باعتبار خصوص مفهومه العائضي اى يكون  
باعتبار المقول الاول معرف او اعم و باعتبار  
مقول الثاني اخص و غير معرف فله فان  
قلت الجنس و امثاله اى الفصل البعيد  
و خاصة الجنس و هو من العام به يد انك



قلت وقول مختلفين بالبعد واحتمار عن الجنس  
وامثاله مع ان الجنس وامثاله يقال على  
كثيرين مختلفين بالبعد فلا يصح الاصرار  
بهذا القيد عن الجنس وامثاله لان هذا القيد  
صادق على الجنس وامثاله والقيد الصادق  
على الشيء لا يخرج به من دخله فلا يكون تعريف  
النوع مانعا فان قلت ما لست في تعميم  
السؤال للجنس والامثال وتخصيص الجنس  
بالمثال قلت السرفيه ان القيد الاخير  
اعني في جواب ما هو صادق على الجنس  
دون الامثال لان الفصل البعيد وخاصة  
الجنس وانما يقال لان في جواب اتي شيء هو  
والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا  
قوله قلت اه حاصل الجواب انما لا  
ان القيد المختلفين بالبعد ومستقل باخراج

الجنس وامثاله بل ينبغي انه مع قيد دون  
الحقيقة هو المخرج فلا شك في كونه مخرجا  
للمذكورات لان في اختلاف الحقيقة  
مستلزم للاتفاقيتها واتفاقيتها يوجب  
اخراج الجنس وامثاله لان الجنس في المثال  
المذكور وان وقع مقولا على كثيرين مختلفين  
بالحقيقة لكن لا باعتبار اتفاق الحقيقة  
بل باعتبار اختلاف الحقيقة المستفاد  
من الجمع في السؤال بين افراد الحقيقة  
ولهذا الوجه قلت في السؤال اختلاف الحقيقة  
باتفاقها به كفراد الحقيقة الواحدة دون الجمع  
بين افراد حقيقتين المختلفتين وقلت  
ما زهد وعمود ولا يصح ان يقال في جوابه انه  
حيوان بل ينبغي ان يقال انه انسان  
ويستوي التعريفان في ارجاع الجنس وامثاله



لاستعمالها على هذا اتفاق الحقيقة اما  
 مرجح كما في تعريف غير المتن على ما قلناه  
 الشارح المحقق او غير مرجح كما في تعريف  
 بناء على ان نفي اختلاف الحقيقة مستلزم  
 لاتفاقها كما بينا كل ذلك بدليل البديل  
 قوله والى جعل المختلفين بلفظ التسمية  
 اشارة الى كل فردين بين حقيقة واحدة  
 كزيد وعمر ومن حقيقة الانسان وهذا الفرس  
 وذاك الفرس من حقيقة الفرس قوله في  
 حكم الواحدة يعني بجعل كل فردين صفة لمو  
 صوف محذوف اى في حكم الحقيقة الواحدة  
 يعني بجعل كل فردين من الحقيقة الواحدة  
 بمنزلة الحقيقة الواحدة فيشمل السؤال  
 على الحقيقتين المختلفتين ويكون  
 المذكور في الجواب مقولا على كثر من مختلفين

بالحقيقة فلا يصدق تعريف النوع عليه  
**قوله** وكان المص اختار مذهب المتقدمين  
 يعني ان كل ما هيته لها فضل فلها جنس  
 البتة **قوله** ولم يذكره في ضلته اى ولم يذكر  
 الجنس في تعريف الفصل اراد بالجملة التعريف  
 بناء على انه قد يطلق على القول الجامع للجامع  
 والآن لم يكن موافقا لقوله ويرسم بانه كل  
 مقول على الشئ في جواب اى شئ مهمونى ذاته  
 ولم يقل من جنسه في هذا التعريف اكتفاء  
 بذكر الجنس فيما قبل حيث قال وهو الذى  
 بمنزلة الشئ عما يشاركه في الجنس والكلى  
 في هذا التعريف ليس بذي عهد احد لان  
 المقول على الشئ اعلم من الكلى والجنس فلما عني  
 عنه فان قلت المراد من المقول المقول لا يكون  
 الا الكلى على ما صفة المحققون فيكون المقول

الشيء صريح  
 محذوف



على الشيء مساوياً للكل قلت ان ارادت  
المساويات بحسب المفهوم فغير مسلم  
وان ارادت بحسب الواقع فمسلم وغير  
مفيد لان التعريف انما هو بحسب المفهوم  
فاجب ان لا يراد منها الا مفهومها تماماً لا الا  
الحاجية منها قوله واشار عطف على قوله  
اختار اي واشاره موضوع التفسير الى  
مذهب المتقدمين وفي موضوع التعريف  
الى مذهب المتأخرين **قوله** حقايق فوق  
واحدة اقول ان كانت الحقايق المختلفة  
اجناساً يكون الخارج الشامل لهما عرضاً  
عاماً للجنس لتجاوزه عن الجنس الواحد كالاشياء  
الشاملة للحيوان وغيره ومحادات ومخيرة الشئ  
لهما وان كانت انواعاً فقط يكون  
الخارج الشامل لهما عرضاً عاماً للشيء بآبنا

شموله للانواع وخاصة للجنس باعتبار  
اختصاصه كالنائم والاكل والشارب  
فانها شاملة لجميع انواع الحيوان والخصوصية  
به **قوله** متعلق بهما يراد ان الخارج والمجرور  
في قوله للانسان متعلق بالمتنفس بالقوة  
والمتنفس بالفعل وبيان لعموم المتفنيين  
**قوله** ويرسم بانه كل ما يقال على ما تحت  
حقايق مختلفة المراد من القول الحمل حتى لا يقال  
انه مناف لما علم قبل هذا من ان ليس  
العام لا يقال في جواب اصلاً لان عدم  
وقوعه في الجواب لا يستلزم عدم حمله  
على شئ **قوله** وهو الاول يعني ان الصحيح  
هو كون المعرف مركباً كلياً حتى لا يوجد  
التعريف بالفرد استدل بعضهم على  
عدم صحة التعريف بالفرد بان المعرف



نظائبا على انه من اقسامه ووجوب  
صدق المقسم على وكل نظام كس على ان النظر  
ترتيب امور معلومة وهذه الاستدلال  
مستعمل على دور كما اشار اليه الشارح  
المحقق لوقوع بيان المدعى في هذا  
الاستدلال على الكبرى التي تتوقف  
الواقع كليتها على احد مهي مبني متوقف  
على المدعى لان الكبرى هو قولنا كل نظام  
مركب لا شك في توقف كليتها  
على كون النظر ترتيب امور معلومة  
ولا شك في ان كون كل ترتيب  
امور معلومة مبني ومتوقف على عدم  
صحة التعريف بالمفرد اذ لو صح التعريف  
بالمفرد على هذا التقدير لصدق قولنا  
بعض النظائس بترتيب امور معلومة

ففيجتمع السالبة الجزئية مع الموجبة الكلية  
وهو تناقض وكذب ومحال وتقدير  
الدور على التفصيل فبح ان يقال عدم  
صحة التعريف بالمفرد مبني على كون  
كل النظام مركبا وكون كل النظام مركبا مبني  
على كون كل النظر ترتيب امور معلومة  
وكون كل النظر ترتيب امور معلومة  
مبني على عدم صحة التعريف بالمفرد فيكون  
عدم صحة التعريف بالمفرد مبني على عدم  
صحة التعريف بالمفرد كما بينا فان قلت  
ما السر في استدلالهم على عدم صحة التعريف  
بالمفرد لول عليه هذا الكتاب يقول  
وهو الصحيح التمام دون الاستدلال  
على صحة بالمركب المستفاد من هذا القول  
بالمطابقة قلت لان صحة التعريف



بالركب مسلمة لا تنزع فيها وانما التنازع  
 في صحة التعريف بالمفرد **قوله** وان كان  
 كان ذلك مبنياً على هذا الى لو كان عدم  
 صحة التعريف بالمفرد مبنياً على كون النظر  
 بترتيب امور معلومة فاشارة بآداة القرب  
 الى البعيد وباداة البعيد الى القريب فلابد  
 العارية عن هذا الخايزة ان يقال لو كان  
 هذا مبنياً على ذلك **قوله** ولهذا الى  
 ولان شرح بترتيب امور معلومة من  
 على عدم صحة التعريف بالمفرد شرح من  
 يصح عنده التعريف بالمفرد والنظر بحقيقتهما  
 امر اذ بترتيب امور معلومة فيكون  
 تعريف النظر حاصلاً **قوله** بل لا يمكن  
 به يدب ان المدعى لكن لا بذلك الدليل  
 لا سيما له على ان هذا الدليل وهو انه لا

م م  
 التور

في العرف

2 المعروف من تصور شئ هو الوجه  
 المطلوب ليشرح به الماهية لشئ هو الوجه  
 المعلوم به الماهية قبل الشرح ليعلم ان  
 الماهية بالوجه المطلوب فانك اذا عرفت  
 عننا لانك امثلاً بانه شئ لكن لا  
 تعرفه بانه اى شئ ثم اطلعت على  
 الناطق وتصورته من غير تصور شئ  
 للشئ فانت لمجرد هذا التعريف الان  
 بانه اى شئ ما لم تصور شئ الناطق  
 للشئ الاول لان العلم باحد طرفي النسبة  
 لا يستلزم العلم بالنسبة ولهذا يقال  
 ان العلم بوجه الشئ لا يستلزم العلم  
 بذلك الشئ من ذلك الوجه الحاصل  
 ان ما صدق تعريفه يجب ان يكون  
 معلوماً من وجه لا يلزم طلب المجهول

بالنسبة



المطلق ومجهول لا من وجه آخر لئلا يلزم  
 تحصيل الحاصل والتعريف موصول  
 الوجه المجهول بان يتصور ثبوت الوجه  
 ذلك الوجه ثم نقم الى وجه المعلوم  
 بان يتصور ثبوت الوجه المحصل للوجه  
 المعلوم حتى يلزم من تصور تصور  
 ثبوت كما يتصور له ثبوت الوجه المعلوم  
 فانك اذا تصورت مثلا الانثى  
 بوجه الحيوانية ثم تصورت ثبوت الناطق  
 للحيوان يلزم من ان يتصور ثبوت الناطق  
 للانسان فمخفى كون التعريف مركبا  
 من كنه من الوجهين المعلومين من التركيب  
 لامتناع اجتماع التركيب بين المجهول  
 واما قبل التركيب فاحدهما كان معلوما  
 والاخر كان مجهولا وهما كلمتا لا ليق

بهذا التحصن قوله وهذا معنى قولهم لا بد من مرتبة  
 عقلية صحيحة للانتقال الى وجوب استعمال  
 التعريف على تصور ثبوت شئ شئ هو قوله  
 لهم لا بد في التعريف من مقارنه عقلية صحيحة  
 للانتقال اليه من الوجه المطلوب الى الوجه  
 المعلوم اي مرتبة عقلية موجبة لتصور ثبوت  
 الوجه المطلق لوجه المعلوم وانما يجب ذلك  
 لانه لو لم يتصور ثبوت الوجه المطلق فانك  
 اذا تصورت الانثى بالحيوانية وتصور الناطق  
 ويتصور ثبوت الحيوان لا يحصل الانثى في ذهنك  
 بوجه كونه ناطقا لان العلم بوجه الشئ لا يستلزم  
 العلم بذلك الشئ من ذلك الوجه وعليك  
 باستحضار هذا المحقق لانه بالقطب والحفظ  
 حقيق قوله وللهذا قال الناطق شئ لا النطق  
 اي ولانه لا بد في التعريف من مقارنه مرتبة موجبة



لا انتقال من الوجه المطلوب الى الوجه المعلوم بل من  
 منه الانتقال الى ما صدق تعريفه من الالهيات فالو  
 الناطق بشئ له النطق حتى يشمل المدعى على تصور  
 بثوت الناطق لمفهوم الشئ المعلوم البثوت اللازم  
 فيلزم منه العلم بالانك بوجه كونه ناطقا فتور يخرج  
 المعلوم بالنسبة الى لوازمه البتة فان التصور المعلوم  
 وان كان مستلزما لتصور اللازم لكنه ليس يعرف  
 بمفهوم اللازم لا انتقالا الاكتفاء فيه لان الاكث  
 هو ان يتصور او لا التعريف بوجه من الوجوه ثم يقصد  
 الى ذاتياته وعضياته فتجوز لف منها ما يستلزم  
 تصور تصور التعريف ولا شك ان المعلوم  
 بالنسبة الى اللازم ليس كذلك لان اللازم ليس  
 بمفهوم بل تصور اللازم ولم يقصد قط تعريف اللازم  
 بل انما يتصور او لا المعلوم فيلزم منه تصور اللازم  
 بلا قصد واختيار فلا يكون فيه اكتفاء لانه الاكث

يقضي القصد والاختيار اي قيد الكتب واختيار  
 الكتب وهما ليس كذلك . وعلامة اي  
 علامة كونه التقييم للمحدود كونه الانفصال مع  
 المحل بحيث يتغيره شقين ولا يشمل شقا ثانيا  
 قلت كيف يجوز تقييم المحدود على سبيل الانفصا  
 المانع عن المحل ووجه الحد على هذا الوجه قلت لان  
 الحد من ههنا لا يخل من ان يكونا مابين او لا يكونا  
 كذلك لا جائز ان يكونا مابين لانها لو كانت  
 كذلك يلزم ان يكونا مت و بين لكنهما ليس  
 كذلك لان ما يوجب التميز اعم مما يوجب  
 الاطلاع على كونه الحقيقة فتعين ان يكونا مابين  
 ان يكونا احدهما تاما والآخر ناقصا وعلى التقديرين  
 لا يلزم الاخصا في التقيين لان الحد الناقص  
 لكونه مركبا من الجنس البعيد والفصل القريب  
 يتعدو بتعدو الجنس البعيد فلا يصدق في الانفصال



المنع عن الخلط لا يجاب بان معرف المَعْرِف  
فمنه على حد من المضاف اليه واقامة اللام مقام  
اي معرف معرف المَعْرِف لان مبهما امور ثلثة  
المَعْرِف المحدود والمَعْرِف الذر هو حد المَعْرِف المحدود  
والمَعْرِف الذر هو حد المَعْرِف المحدود والجيب يقول  
ان الامر الثالث هو عين المعنى الثاني لان كل  
واحد من حد المَعْرِف وحد من المَعْرِف غير الآخر بناء على  
ان كل واحد منهما عبارة عما يستلزم تصور الشيء  
كما ان كل واحد من الوجود والوجود عبارة عن الكون  
في واحد المحالين اي في الدرس والخارج واذا عرف  
المَعْرِف الذر هو الامر اللدني الامر الثاني الذر هو  
ما يستلزم تصور تصور الشيء لا يحتاج الامر  
الثاني الى ان يعرف بامر ثالث مفادته للامر الثاني  
لانه عين التعريف بالعين لغو لفظا ومحال  
معنا فلا يلزم التسلسل على تقدير ان يعرف المَعْرِف

لا ينقطع التسلسل في المرتبة الاولى هو الا العينية  
ممنوعه والسند في هذا المنع على ما قاله الوجه الاول  
لو كان عينه لان المَعْرِف المَعْرِف ووجه الوجود  
لو كان عينه لزم ان يكون المضاف عين المضاف  
اليه وانه محال والثاني انه لو كان معرف المَعْرِف  
عينه لزم تعريف الشيء بنفسه وفي هذا السند  
ضعف لان الفاعل بالعينية فاعل بعد صحة التعريف  
بالعين وفاعل لعدم صحة التعريف بالعين  
ولعل على انقطاع التسلسل فلا يلزم عليه من  
قوله بالعينية الحكم بصحة التعريف بنفسه حتى يكون  
من تكبيل المحال والثالث انه معرف المَعْرِف  
اخصر مطلق المَعْرِف فلو كان عينه لزم ان يكون  
الاخص عين الامر فلك ان تقول ان العينية  
باعتبار الذات لان كل واحد منهما عبارة عما  
يستلزم تصور تصور الشيء والاعمية واللاخية



باعتبار عارض وهو كونه معدوم للمعروف كما  
 عرفت من بحث جنس الجنس من الثغابير من  
 اعتبار الذات واعتبار الوصف فانه قلت كل واحد  
 من كونه معروفاً وكونه للمعروف عبارة عما يستلزم بقوله  
 بقوله الشيء فيكون العارض غير المعدوم قلت الفرق  
 بينهما اما الاجمال والتفصيل والافراد والتكريب  
 بان يقال معنى ما يستلزم بقوله بقوله الشيء  
 باعتبار انه مدلول لهذه الالفاظ المتعددة  
 يكون مركباً باعتبار انه مدلول للفظ المعروف  
 يكون مفرد فالعارض المعنى المركب والمعرض  
 المعنى المفرد تأمل حتى تعلم بزيادة وكذا وجوه الوجوه  
 اخفى مطلق الوجوه لان المطلق الوجوه وجوه  
 لمطلق الماهية ووجوه الوجوه للماهية المخصوصة  
 افع الوجوه فلا عينية وايضا الوجوه لا ينح  
 ان يكون متصفاً بالوجوه في الواقع مع قطع

النظر عن اعتبار العقل او لم يكن متصفاً به  
 فان كان متصفاً به فلا عينية لان الصفة  
 غير الموصوف وان لم يكن متصفاً به يكون نسبة  
 الوجوه اليه مخالفاً للواقع وما قبله ان  
 نسبة الوجوه الى الوجوه محض اعتبار الفصل  
 والعينية باعتبار نفس الامر والبقية باعتبار  
 الذهن فمرفوع بانه لا اعتبار لاعتبار العقل  
 ولا فائدة فيه ومهما كلام لا يسع هذا المقام  
 فان قلت ولما قل ان يقول قولاً لا الغيبة  
 ممنوعة محلج عن قانون المناظر لان الجيب  
 منها مانع لزوم التسوية المانع لا يتوجه على كلام  
 منع قلت ولما قل ان يقول ان الجيب منها  
 معارض يدعي ان تدعى للمعروف جائزة لانه  
 لا يستلزم التسوية على انه عينية فلا يكون  
 مستلزماً للحال وكل ما كان كذلك فهو جائز



فبعضه المعلن الاول سايلا ويمنع مقدمة من  
مقدمات العنل الثاني ويقول لا يتم العينية  
قوله بل اما بان التسلسل غير لازم يعني انه لا  
يجاب بالجواب المذكور لانه محقق لما ذكرنا  
من المنع بل يجاب باحدى الجوابين الذين  
سندكرهما الجواب الاول هو ان يقال ان  
التسلسل غير لازم لان معنى المعرف اعني قولنا  
ما يستلزم تصور الشيء معلوم لا يكتفي  
الى التعريف اصلا لانه حيث الذات لا نه حيث  
الوصف اما الاول فلهذا اهمية اجابة استاذ  
وانتهاء فان الاستلزام والتصور والشيء  
بداهيات او منتهية البهيا واليه اسما يقول  
اما البدهية اجابة ولكونها معلومة ارباب  
الكتابها من البدهيات واما الثاني فلان  
الوصف الذي هو كون هذا القول معناه

للمعرف ايضا معلوم لانه يصدق على معرف  
المعرف انه معرف لصدق العام على الجهل  
والمعرف قد علم بحده فيكون معرف المعرف  
معلوما باعتبار صدق امر للمعلوم على ما ينبغي  
بقوله لكونه معلوما باعتبار عارض صدق مطلق  
للمعرف المحدود عليه فان قلت ما الفرق  
بين الامر الثالث اعني الذات موقوف المعرف  
وصف معرف المعرف والمعرف المطلق  
قلت قولنا ما يستلزم تصور تصور  
الشيء من حيث هو موقوف قطع عن كون  
مجموع هذه القول موصلا الى معرفة بشي  
اخر ومن كون ما صدق عليه القول موصلا الى  
معرفة بشي اخر هو ذات موقوف المعرف  
وهذا القول باعتبار كونه موصلا الى معرفة  
الشيء الذي هو المعرف وصف معرف المعرف



وباعتبار كونه ما صدق عليه هذا القول موصلا  
 الى المعرفة الشئ اعم ان يكون ذلك الشئ  
 هو الموقوف او شيئا آخر واعلم من ان يكون ما صدق  
 عليه هذا القول نفس هذا القول او غير ما هو  
 الموقوف المطلق فيكون ذات الموقوف الموقوف  
 عبارة عما يستلزم تصور تصور الشئ مطلقا  
 مع غير اعتبار شئ آخر معه معرف الموقوف  
 عبارة عما يستلزم تصور تصور الشئ  
 الخارج الذي هو الموقوف الموقوف المطلق  
 عما يستلزم تصور تصور الشئ اعم من ان  
 يكون ذلك الشئ هو الموقوف او شيئا آخر فيكون  
 الشئ في ذات الموقوف الموقوف خاليا عن قيد  
 المعلوم والمخصوص في وصف معرف الموقوف  
 مقيد بالمخصوص وفي الموقوف المطلق مقيد بالعموم  
 البديهي والعبارة الاجمالية في هذا المقام

ان يقال ان ما يستلزم تصور تصور الشئ  
 مع قطع النظر عن الاتصال مفهوما والاتصال اخر  
 هو ذات معرف الموقوف وباعتبار الاتصال  
 مفهوما هو وصف معرف الموقوف وباعتبار  
 مطلق الاتصال اعم من ان يكون الاتصال مفهوما  
 او الاتصال اخر ومفهومه فهو مطلق الموقوف  
 الصادق على ذات معرف الموقوف ووصف  
 معرف الموقوف تأمل فان في هذه الثلاثة لان  
 الاول قاطع عن مطلق والاتصال الثاني ناظر الى  
 الاتصال المقيد والثالث ناظر الى الاتصال  
 مطلق حوله وقد عرفت ان الخ كراه جواب  
 لمن يقول ان قول ما يستلزم تصور تصور  
 الشئ لا يصلح ولا يصلح بعد فاللغز المطلق لانه  
 اذا وقع معقولا يصير معرف للموقوف ومعرف  
 الموقوف اخص من مطلق الموقوف يكون المقيد



اخفى من المطلق والتعريف لا يكون الا بالمسح  
لا بالانحصار ولا بالاعمال وتحرير الجواب ان يقال  
ان قولنا ما يستلزم تصور الصور الشئيات  
وقع تعريفا للمعرف المطلق بحسب مفهوم  
وذاية عن غير اعتبار شئ اذ معه ولا شك  
بهذا الاعتبار مساو للمعرف المطلق وان كان  
باعتبار اتصافه بكونه معرفا للمعرف اخفى  
من مطلق المعرفة فله مساوات ذاتية اخصية  
وصفية والتعريف باعتبار المساوات الذاتية  
لا اعتبار الاختصاص الوصفية كما ان الكلي يجب  
مفهومه اعم من الجنس لشموله النوع وبغيره  
الكليات ويجب وصفها بكونه خاصا للجنس  
اخفى يكون المفيد اخفى من المطلق على ما عرفت  
في بحث الجنس قوله واما بالتسلسل في الامور  
الاعتبارية هو الجواب الثاني من المعجزة

وتحريره ان يقال التسلسل يستلزم التوقف  
وتوقف كل معرف على معرف آخر متوقف  
على ان المعبة ينقل الى معرف من حيث كونه معبا  
ويلاحظ من هذه الحشية اما اذا نقل اليه  
حيث هو هو فلا يحصل التوقف لان المفرد  
هو ان كل معرف يحتاج الى معرف اخر وذات  
المعرف من حيث هو ليس بمعرف يجوز  
الانتهاء الى ذات بدية لا يلاحظ فيها وصف  
كونه معرفا لانه ليس على المعبة ان يعبر ذلك  
الوصف دائما على تقدير ان يكون عليه ان يعبر  
دائما لا يمكنه ان يعبر دائما لا يستحال وقائه  
باستحالة من امور معاشه ومعاودة وعلى قوله  
ان يعبر دائما لا يمكنه ان يعبر الى غير النهاية  
لأنه نقاط اوقات حيوان المعبة بالموت فلا  
يتسلسل قطعاً فيقولون ان التسلسل



لا يترفعه ان التسليم  
الامور الاعتبارية

في الامور الاعتبارية لا يتحقق ولا يوجد وليس  
معناه ان التسليم في الامور الاعتبارية موجود  
وجائز قوله فان كان جسم او جوهر لا يتردد  
التعريف لا يبدل من وجه الجسول منها هو  
الناظر واما الوجه المعلوم فيجوز ان يكون هو  
الشيء والجوهر او الجسم قوله سواء لم يخص  
بشيء من احاد واختصت الواحدة الاخوية  
اشارة الى ان اختصاص الجملة لا يقتضي عدم  
الاختصاص الاحاد والعام لا يستلزم الخاص  
قوله فان ذلك غير ملتزم يعني ان الملتزم  
هو ان يكون التعريف مشتملا على جملة واحدة  
مخصوصة بالمعرف بمعنى ان الجملة من حيث  
هي لا يوجد في غير العرف فلا شك ان اشتمال  
التعريف على الجملة الموصوفة اعم من ان يكون  
في بعضها غشينة عن البعض او لم يكن قوله

مع ما ذكره ليسر مالا يعني ان ما ذكره في تعريف  
الاسم الناقص اعني قوله هو الذي يتركب  
عن العنصرات تتحقق جملتها بحقيقة واحدة  
لا يصدق على المركب من الجنس البعيد والخاصة  
لان الجنس البعيد ليس بعرضي اللهم الا ان يقال  
في المركب عن الجنس البعيد والخاصة بان يقال  
غلب العرضي الذي هو الخاصة على الذاتي الذي  
هو الجنس البعيد فاطلق اسم احد المتقابلين  
على الآخر فيصدق على المركب من الجنس البعيد  
والخاصة انه مركب من العنصرات او بان يقال  
ان المركب الذاتي والعرضي كما يتصف باحد  
فانه بانه عرضي كذلك مجموع يتصف بانه عرضي  
لان مفهوم الذاتي هو الدخول في حقيقة الجزئية  
ومفهوم العرضي هو عدم الدخول فيها ودخول  
المركب في الشيء يقتضي دخول كل واحد من



اذا كان فيه لانه امر وجودي بخلاف عدم دخول  
المركب فيه فانه لا يقتضي الاعداد ودخول احد  
في عدم فيه لانه امر عددي فيكون المركب من الداخل  
غير داخل فيلزم ان يكون العوضي السام للكل  
لانه اسم لا احد في فاطمى اسم الكل على الجزء  
الامر على سبيل المجرى بالارسانى فيصير الجزء ان  
بهذا التاميل فيبين فيصدق على المركب  
من الجنس البعيد والخاصة انه مركب من العوضيات  
والتأويل الاول يكون من اطلاق حد الجزء ليس  
الى الالة والتأويل الثاني من اطلاق اسم الكل  
على الجزء ولا يخفى عليك ان التأويل الثاني انما  
يصح اذا فسر الذاتى بالداخل والعوضى بخلافه  
واما اذا فسر الذاتى بالداخل والعوضى بالخارج  
فلا يصح هذا التأويل لان كل واحد من الذاتى  
والعوضى امر وجودي او يقال فذهب عطف

على قوله اما ان يقال يقال والمقصود انه لا بد  
في هذا المقام من التأويل في احد الشئيين  
احدهما التأويل في المركب من الجنس البعيد  
والخاصة كما مر في الوجهين والالة هو  
التأويل فيما ذكره تعريف الله اسم الناقص  
قوله وهو الذي يتركب عن العوضيات  
تحقق جملتها بحقيقة واحدة فان يقال  
ان هذا التعريف ليس تعريفاً بطلق الهم  
الناقص بل هو تعريف لما هو غالب  
الوقوع من الرسم الناقص الكسب التصوي  
النظريه قوله فان تصور مع العوض العام  
والخاصة اقوى به يدان العلم بالشي من  
وجهين اقوى من العلم به من وجه واحد  
سواء كان ذلك الوجه وجهاً او ذاتياً او  
ولذا قاله العلماء حين من علم واحد قوله



هذا الى معنى تقدير ان يكون التعريف بغير  
 الجنس القريب والخاصة رسمانا فقصا  
 يلزم ان يكون التعريف بالعوض العام  
 مع الفصل والتعريف بالخاصة مع الفصل  
 والتعريف بالجنس البعيد مع الخاصية كل  
 واحد من هذا التعريفات رسمانا فقصا لانه يصح  
 عاقل واحد منها انه تعريف بغير الجنس القريب  
 والخاصة قوله وانكاسها الى احكام القضية  
 في غير هذا الرسالة الاثرية امور اربعة  
 وهي تقسم القضية شتى والتناقض والعكس  
 وتلازم الشئ طيات وفي هذا الرسالة  
 امران التناقض وعكس المستوى قوله  
 يخرج المركبات الانشائية طلبية كانت  
 او بغيرها المركبات الانشائية طلبية  
 كالامر والنهي والنداء وغير الطلبية

كالقسم وافعال المدح والذم وممنع العقود  
 كعبث واستنبت فان كل مركب من المركبات  
 ليس بعنصرية بل هو من القصورات المسماة  
 والمفردات المجردات عند علماء الميزان فلهذا  
 هذا اظهر لك ان كل مركب هو كلام عند  
 النحوي لا يلزم ان يكون قضية عند المنير  
 لهذه المركبات قوله لان الحكم اداء للواقع  
 في نفس الامر من طرفي النسبة اى وقوعها  
 اول او وقوعها فان النسبة لهما طرفان احدهما  
 الوقوع والثاني للاوقوع والحكم الايجابي هو اداء  
 الوقوع والحكم السببي هو اداء للاوقوع فانك  
 اذا قلت زيد قائم مثلا فقد ديت وقوع قيام  
 زيد واذا قلت زيد ليس بقائم فقد اديت  
 لا وقوع قيام زيد قوله ولا اداء في الانشائية  
 يريد انه لا اداء فيها اصلا لان فيها اداء



في الانشائيات لواقع في نفس الامر ولا يبراد  
 انه لا اداء فيها اصلا لان فيها اداء للواقع  
 في الذين فانك اذا قلت انك قد اوتيت  
 للمخاطب في ذمتك من طلب النعمة له  
 قوله لان القضية لا بد لها من ايقاع النسبة  
 الحكيم وانتزاعها من عدول عن التعريف  
 المشهور في هذا المقام هو ان القضية ان  
 اتحدت الى قضيتين مفردتين فهذه قضية واحدة  
 اتحدت الى قضيتين فهي شرطية وفي بعض  
 مواضع وان لم يحد الى مفردتين فهي شرطية  
 لان في التعريف المشهور اسولة واجوبه  
 كثيرة كما لا يخفى على الناظر في شرح الرسالة  
 المشتملة بخلاف هذا التعريف فانه لا اعتبار  
 عليه قوله وان تأخر وصفا فيه اشاره الى ان  
 التقديم الجزاء على الشرط جائز عند المبرزين و

وان كان ممتمنا عند النحوي لان النظر في المعنى  
 والتقديم لا يفسد بخلاف النحوي فان نظره النحوي  
 الى اللفظ والتقديم ينطلي القصدارة قوله وما  
 اى انه قولنا لان القضية لا بد فيها من ايقاع النسبة  
 او انتزاعها علم ان القضية اما موجودة او سالبة  
 لانها ان اشتملت على ايقاع النسبة فهي  
 موجودة وان اشتملت على انتزاعها فهي سالبة  
 قوله مخصوصتان اى مخصوصة موجبة ومخصوصة  
 سالبة وكذلك المهملة على قسمين مبهمة  
 سالبة والمحصورات اربعة موجبة كلية و  
 وجودية وسالبة كلية ووجودية قوله والركان  
 الحكم بالاتصال والانفصال في زمان معين  
 فمخصوصة مثال لمخصوصة المتصلة قوله  
 ان جئتم الان اكم مك ومثال المنفصلة النقص  
 قوله زيد في هذا الان اما كاتب او غير كاتب



قوله والاما ان بين كمية الزمان جميعه او بعضه  
محصورة ومثال المتصلة المحصورة الكلية قولك  
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومثال  
المتصلة المحصورة الجزئية قولك قد يكون اذا  
كان الشيء حيوانا كان انسانا ومثال المنفصلة  
المحصورة الكلية قولك هاما اما ان يكون العود  
ردجا او فدا ومثال المنفصلة المحصورة الجزئية  
قولك قد يكون اما ان يكون الشيء انسانا او حيوانا  
قوله والامثلة مثال المتصلة المهمة قولك  
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومثال  
المنفصلة المهمة قولك اما ان يكون الشمس  
طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا ومثال  
والسلب الجزئية ليس كل وليس بعض بعض  
ليس والامثلة قولك ليس كل انسان كاتب  
وليس بعض انسان كاتب اعلم ان الدلالة

ليس بعض وبعض ليس على السلب الجزئية ظاهرة  
لا يحتاج الى البيان للتميز بلفظ البعض وهو من  
السلب فيهما واما دلالة ليس على السلب  
الجزئية فليست بظاهرة لانه لا بد عليه بالمطابقة  
لعدم بعض اللفظ البعض فيه بل انما يدل عليه بالترفع  
لان اعتنونه المطابقة هو رفع الايجاب الكلي لان  
لفظ كل للايجاب الكلي ولفظ ليس للرفع وللهذه اللفظة  
لازم وهو رفع عن البعض مطلقا سواء كان مع الايجاب  
للبعض الآتي كافي مادة الايجاب الجزئية او مع الرفع  
عن بعض الآتي ايضا كافي مادة السلب  
الكلي فيكون لفظ ليس والاعلى المرفوع عن البعض  
مطلقا بالاتزام ولا يدل اصلا على ما صدق  
عليه هذا المرفوع من المرفوع عن البعض مع الايجاب  
للبعض ومن المرفوع عن البعض مع المرفوع عن  
البعض الآتي ايضا لان العام لا يدل على الخاص



واحد في الدلالات الثلاث فهنا أربعة أنواع  
 من الرفع رفع الإيجاب والكاه هو المعنى المطابقة  
 السفاد من لفظ ليس كل الرفع عن البعض  
 مطلق وهو المدلول الالزامي والرفع عن البعض  
 مع الإيجاب البعض والرفع عن البعض مع الرفع  
 عن البعض الآخر أيضا وهذا الرفعان ليس  
 بمدلولين قطعا لا مطابقة ولا تفهنا ولا التزاما  
 فيكون الرفع الأول ملزوما والرفع الثاني لازما  
 وكل واحد من الرفع الثالث والرفع الرابع  
 فرد من الفردين اللازم هذا هو تحقيق الكلام في  
 هذا المقام قوله طردا وعكس الطرد هو التلازم  
 في الشبوت والعكس هو التلازم في الانتفاء  
 يعني كلما تحقق الحكم على الافة ادنى الجملة يتحقق الحكم على  
 البعض وكلما تحقق الحكم على البعض الآخر يتحقق الحكم  
 على الافة ادنى الجملة لانه لو لم يكن كذلك يلزم عدم

يتحقق الحكم على الافة ادنى الجملة لم يتحقق الحكم على البعض الآخر  
 وكلما لم يتحقق الحكم على البعض الآخر لم يتحقق الحكم  
 على الافة ادنى الجملة لانه لو لم يكن كذلك يلزم  
 تحقق الحكم على الافة ادنى الجملة عدم التحقيق وانما قوله  
 وكذلك الحكم في زمان مستشرق الحكم المطلق  
 يعني ان الحكم في زمان غير معين بحيث ينتشر  
 بسببه في جميع الارمان على سبيل البدلية كقولك  
 قد يكون اذا جاء زيد اكرمته فانها قضيت شرطا  
 في جهة لان لفظه قد يكون يدل على بعض غير معين  
 من الزمان قوله مع الحكم المطلق اي بدون التعوض  
 ببعضه للزمان كقولك ان جاء زيد اكرمته  
 او بدون التعوض ببعضه الزمان وكلية كقولك  
 اذا جاء زيد اكرمته فانها قضيتان شرطين  
 مسلمان لانه قد اهل فيهما التعوض لكمية الزمان



لان انتفاء التعرض لكمية الزمان اما بانتفاء  
 التعرض لكمية للزمان اصلا كما في المثال الاول  
 او بانتفاء التعرض لكمية الزمان مع التعرض  
 الزمان المبهم كما في المثال الثاني لان اذا طرأ  
 الزمان دون ان هو له مثلاً زمان اى الحكم في  
 زمان غير معين مع الحكم المطلق متلا زمان طرأ  
 وعلى العين ذكرنا في التلازم بين الحلية الجزئية  
 والحلية المهمة قوله العكس اى قولك ان كان  
 النهار موجودا فالتس طالع فان المدة ثم هذا  
 الشرطية معلول للتالى ومثال شرطية يكون فيهما  
 معلوقى علة واصله كلتوك ان كان النهار موجودا  
 فالارض مضي فان كل واحد من وجود النهار او في  
 العلم معلول لان لطلوع الشمس مورا ومنه التضايف  
 اى وما يكون فيه المقدم والتالى والتضايف  
 هو كون الشئين بحيث لا يعقل احدهما بدون

الا انه كالا بوة والنبوة فان الالبوة لا يتعقل بدون  
 تعقل النبوة والنبوة لا يتعقل بدون تعقل  
 الالبوة وكل واحد منها معلول لالتواضع الواقع  
 بين الاب وليست الالبوة علم للنبوة و  
 والنبوة علم الالبوة اذ لو كان كذلك لتقدم  
 اتصاف الاب بالالبوة على اتصاف الابن  
 بالنبوة او بالعكس وليس كذلك لان الا  
 تصافين يتحققان معا عند تحقق التولد من  
 غير ان يتحقق بينهما قبلية وبعديّة وانه كانت  
 اوزمانية فان الاب لا يصير ابنا قبل ان يصير  
 لابن ابنا وكذلك الابن لا يصير ابنا قبل  
 ان يصير الاب ابنا نعم ان ذات الاب مقدم  
 على ذات الابن تقدم ارماتنا تقدم احدى  
 الصفتين على الاخر لجواز ان يقدم ذات على  
 ذات ثم يتصفان معا بصفة واصله وبصفة



مختلفين ثم لانه يجوز ان يتصف ابن الاربعين  
مع ابن الحسين في ان واحد بالعلم او احدهما  
به والا فبالنسبان مع ان ذات ابن الحسين  
معدومة على ذات ابن الاربعين فوله يجوز  
الاتفاق يعني ان الحكم بالاتصال بالاتفاقية  
يجوز الاتفاق بين المقدم والثاني من غير ان  
يكون احدهما لازما كذا في اشياء رتبة الآخرة  
ملزوما كما ان رتبة رتبة بقوله لانها خلقا كذلك  
فان ناطقة الانسان ليست ملزمة  
لناتقة الحي رولا حقيقة الحمار لناطقية الانسان  
لانه لو كان احدهما ملزوما والا فلا لازم لما  
جوز العقل انفكاك احدهما عن الآخر لا منقطع  
انفكاك اللازم عن الملزوم واستلزام  
وجود الملزوم بدون اللازم وهو محال لكن  
بحكم بانه يجوز ان يكون الانسان ناطقا

والحي ليس ناطقا وان يكون الحمار ناطقا  
والاشيان ليس ناطقة ولما لم يكن بين  
المقدم والثاني في الاقياس الملزوم وكذا  
المقدم جائز الوقوع في نظر العقل سواء كان  
الثاني واقعا او لم يكن وكذا الثاني جائز  
الوقوع في نظره سواء كان المقدم باقعا او  
لم يكن ولما كان التعليق بين امرين لا  
يتوقف وجود احدهما على الآخر لغو انهما الكلام  
قالوا ان الاتفاقيات لا فائدة فيها ولهذا  
الاسباب تعمل في العلوم والاشياء فان قلت  
فلا يجوز للاتفاقية من مقدمات الموصول  
الى الجبرولات التصديق فكيف تورد  
عليها قلت ايرادها فيها على سبيل الانتظار  
ولذا بدو توصيف حقيقة اللزومية بناء على ان  
انما تبين باضدادها ايضا قوله واعلم جواب



لمن يقول ان الاتفاقية ايضا مستندة على  
الاعلاقة لان الاتفاق الدائم بين المقدم  
والسائي في وجود امر ممكن فلا بد من علمته  
واثمة وتلك العلة اما امر واحد يقتضي  
وجود كل من المقدم والسائي او امران كل  
مستدان الى امر واحد هما يقتضي  
وجود المقدم والآخرة وجود السائي ولا يجوز  
ان يكون هذا الامر ان غير مستدين الى امر  
واحد لانه لو كان كذلك يلزم الاقتران  
بينهما وجوز الاقتران بينهما انما يستلزم  
جواز الاقتران بين المقدم والسائي مع ان  
المفروض انهما متفقان في الوجود وهذا خلف  
فالمقدم والسائي في الاتفاقية انما يكونان  
معلوقين على واحدة كما لو فرض ان علة ناطقة  
الانسان وناطقة الحمار هو الواجب تعالى

او يكونان معلولين لمعلوق على واحدة كما  
لو فرض ان علمتهما امران هما معلولان للواجب  
تعالى فيكون الطرفان في الاتفاقية معلول  
على واحدة وايضية ابتداء وانتهاء وكلما كانت  
العلة وايضية يكون المعلول ايضا وايضية فيمتنع  
انفكاك احد معلوليهما عن الآخر لانه علمتهما  
ولا نفى بالاقضاء الا امتناع الانفكاك لان  
الاقضاء هو اللزوم المعينة بامتناع الانفكاك  
وتحريم الجواب ان معنى عدم الاقضاء  
عدم علم الحاكم بالاقضاء لا عدم الاقضاء  
في نفس الامر ولا يلزم من عدم العلم  
بالشيء الحاكم بالاقضاء عدم الاقضاء في  
نفس الامر ولا يلزم من عدم العلم بالشيء  
عدمه في نفس الامر ولا يلزم ان يكون  
كل ما هو مجهول لك من الامر الامور الموحدة



العلم ان كل واحد

في الخارج معدوم فيه وهو بين البطلان فانه  
قلت كل واحد مننا طبقه الانسان ونا  
هقيته الحما مستند الى الواجب تعالى فيكون  
الحاكم عالما بالافتضاء قلت المراد يكون  
الحاكم عالما بالافتضاء هو ان يلاحظ الحاكم  
الافتضاء وبنى الحاكم عليه لا يجر و حصول  
صورة الافتضاء في ذهنه فلا شك ان الحاكم  
بنا هقيته الحما رطله تميزه ما طبقه الانسان  
لا يلاحظ كون الواجب علته لهما ولا يبنى  
الحكم عليه وان كان علمه بل بما يبنى الحكم  
على مجز و الاتفاق بين المقدم والتأخر في  
الوجود فان قلت ما الفرق بين العلم  
بالشيء وملاحظة قلت العلم حصول صورة  
الشيء في العقل والملاحظة الاستحضار  
الصورة وكل تحقق الاستحضار تحقق الحصول

وليس كل تحقق الحصول تحقق الاستحضار  
لجواز تحقق الحصول بدون تحقق الاستحضار  
كمن علم معدمين وتوجه ذهنه الى احدهما  
فان المقدمة الاخر حاصلة معلومة عنده  
وليست حاضرة له به لامتناع توجه النفس  
الى المقدمتين معا في حالة واحدة قوله  
وبهذا ينحل ما اوردوا على ان الدائبة اعم  
من الضرورية اي واما قلنا من ان المراد  
بعدم الافتضاء عدم علم الحاكم بالافتضاء  
لا عدمه في نفس الامر ينحل ما اوردوا على قولهم  
ان الدائبة اعم من الضرورية من ان الدائبة  
يجب ان تكون مساو بالضرورة لا اعم  
بناء على ان دوام ثبوت المحمول للموضوع  
امر ممكن يحتاج الى علة دائمة فيكون ثبوت  
المحمول للموضوع ضرورة بالذات دوام علة حكمها



تحقق الدوام تحقق الضرورية كما ان كل  
تحقق الضرورية تحقق الدوام ثبت اوبان  
ونقد بر الحمل ان يقال ان الماد بكونه الدائمة  
اعلم من الضرورية ان علة سموت المحمول  
للموضوع في القضيتين وان كانت متحققة  
في نفس الامر لكنهما في الدائمة ليست بمعلومة  
وعلا نقدر معلومتها ليست بالمعروفة  
منظورة اليها في نظر الحاكم فلا يحكم لان  
علة الحكم بالضرورة هي العلم بعلة ثبوت  
المحمول للموضوع وملاحظتها عند الحكم في  
الضرورية معلومة وملاحظة لدر الحكم  
عند الحكم فيحكم بها قوله ومنه يعلم اي وحي  
ذكرنا في تعاريف الموجبات والسوالب  
لغير الحقيقية يعلم ان كل مادة صدق فيها  
موجبة مانعة الجمع كذب فيها سالبة

مانعة الجمع لان صدق موجبة مانعة الجمع  
يفتضي امتناع الاجتماع بين الاثنين كقولك  
هذا اما الشيء الشجر واما جو وصدق سالبتها  
يفتضي امكان الاجتماع بينهما كقولك ليس  
البنة اما ان يكون هذا الشيء لا شجر او لا  
جوا بينهما تناف فلا يجتمعان ايجابية  
والسالبة من مانعة الجمع في الصدق فكما  
صدق احدهما كذب الاخرى ولكن صدقا  
في مثل هذه المادة سالبة مابعد الخلو لا  
تحقق منع الجمع فقط يستلزم عدم تحقق  
منع الخلو وذلك يستلزم صحة سلب  
منع الخلو فيجتمع صحة سلب منع الخلو مع صحة  
اجاب منع الجمع اجتماع اللازم مع اللزوم  
ويعلم ان كل مادة صدق فيها موجبة مانعة  
الخلو كذب فيها سالبة منع الخلو لان



الاول يقتضي امتناع خلق الموضوع في الجزئين  
كقولك زيد اما ان يكون في البحر واما ان يكون  
لا يعرف بينهما وصدق الثانية في البحر واما  
ان يعرف بينهما يقتضي امكان خلقه منهما  
كقولك ليس زيد اما ان لا يكون في البحر واما  
ان يعرف بينهما تناف فلا يتبع للموجبة  
والتالبة من مانعة الخلو في الصدق ولكن  
صدق في مثل هذه الدالة سالبة مانعة الجمع  
لان تحقق موجبة منع الخلو فقط يستلزم  
عدم تحقق موجبة منع الجمع وهو يقتضي صحة  
سلب منع الجمع مع ايجاب منع الخلو  
اجتماع المتلازمين معا موله وكذا من  
جانب سالبة ما الى سالبة مانعة الجمع  
وسالبة مانعة الخلو يعني ان كل مادة  
صدق فيها سالبة مانعة الجمع كذب

فيها موجبة منع الجمع لان الاول يقتضي  
امكان الاجتماع والثانية امتناعه و  
صدق فيها موجبة منع الخلو لان سلب  
منع الجمع فقط يقتضي تفرد منع الجمع بالسلب  
كما ان ايجاب منع الجمع فقط يقتضي منع  
الجمع بالاجاب فلو كان منع الخلو على هذا  
التقدير ايضا مساويا يلزم لا يكون منع  
الجمع متفردا بالسلب هذا خلف وان  
كل مادة صدق فيها سالبة منع الخلو كذب  
فيها موجبة بناء على ما مر من ان التالبة و  
الموجبة من نوع واحد لانهما لا يجعان في  
الصدق ولكن صدق فيها موجبة منع الجمع  
لان التفرد منع الخلو بالسلب على ما دل  
عليه في حفظ يقتضي اختصاصه به وافتقاره  
به يقتضي ان لا يتصف بالسلب غيره



فلا يتحقق منع الجمع بالسلب على لغة براهين  
منع الخلو فيكون منع الجمع موجبا وتمازكا  
يعلم ان المواد في هذه المقام اربعة موجبة  
الجمع وسالبتها وموجبة منع الخلو وسالبتها  
وفي كل مادة ثلث اعتبارات صدقات  
وكذب واحد وصدق نفس تلك المادة وكذا  
نقيضها وصدق غيرها فيكون الجمع اثني عشر  
اعتبارا وان النقيضين في هذا الاعتبار  
اعني الايجاب والسلب من نوع واحد  
بان يكونا ما نفى الجمع وما نفى الخلو لا يجتمعان  
في الصدق وان العبرين اعني الايجاب و  
السلب من نوعين مختلفين بان يكونا احدهما  
من قبيل منع الجمع والآخرة من قبيل منع الخلو  
فيه وان الايجابين من نوعين وكذا السلبين  
منهما لا يجتمعان فيه قوله وان كل شيئين

صدق بين عينيها منع الجمع كالشجر والجموع مثلا  
صدق بين نقيضهما منع الخلو كالاجرة واللاجر  
لان الخلو عن نقيضين يستلزم اجتماع  
العينين والعينين بيان مع ان العرض  
انه ممنوع فان الخلو عن اللاشجر واللاجر  
يستلزم اجتماعهما فيلزم ان يكون الشيء  
الواحد شجرة او جرة وان كل شيئين صدق  
بين نقيضهما منع الخلو كالاشجر واللاجر مثلا  
صدق بين عينيها منع الجمع كالشجر والجموع  
الجمع بين عينين يستلزم فلو النقيضين  
مع ان الفرض انه ممنوع فان الاجتماع بين  
الشجر والجموع يستلزم الخلو عن اللاشجر واللاجر  
فيجب ان يكون بين نقيض العينين منع  
الخلو في لا يلزم اجتماع العينين بعد فرض  
امتناعه وبين عيني النقيضين منع الجمع



حتى لا يلزم ارتفاع نقيض تلك العينين بعد  
فرض امتناعه قوله لكن هذه الاتفاق في الكيف  
اي الراجح والسبب يريد ان ما قلنا  
من انه يتوَلد من نقيض طرفي القضية المانعة  
الجمع قضية مانعة الخلو كما يتوَلد من قولنا هذا  
اما شجر اوجر حال كونها مانعة الجمع قولنا هذا  
الشيء اما لا شجر اوجر حال كونها مانعة الخلو  
ومن نقيض طرفي مانعة الخلو يتوَلد قضية مانعة  
الجمع كما يتوَلد من قولنا هذا الشيء اما لا شجر  
اوجر حال كونها مانعة الخلو قولنا هذا الشيء  
اما شجر اوجر حال كونها مانعة الجمع انما يكون  
اذا فرضت القضيتان موجبتين كالمثال  
الذكر او سالبتين كقولنا ليس البتة اما  
يكون هذا الشيء لا شجر اوجر ا فان هذه  
القضية سالبة مانعة الجمع لان اللا شجر

واللاجر يجتمعان في الانسان مثلا ويتوَلد  
من نقيض طرفيها سالبة مانعة الخلو كما يقال  
ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء شجر اوجر  
حرفا فان الخلو عن الشجر اوجر ليس بمنوع لجو  
ان يوجد شيء ليس بواجب منها كالفس مثلا  
يتوَلد من نقيض طرفي هذه القضية بعيدا للقطر  
عن المقصود والعبارة الموصلة اليه هي ان  
يعول اما بعد الاختلاف فيه فالقضية تكونان  
متفقتين في النوع يعني ان اتفقتا في الكيف  
لا يجتمع مع اتفقتا في النوع وكذا اختلفتا  
في الكيف لا يجتمع مع اختلفتا في النوع بل  
ان كانت متفقتين في الكيف تكونان لا  
مختلفتين في النوع وان كانتا مختلفتين  
في الكيف تكونان متفقتين في النوع كما  
استرنا الى كل في الامثلة هذا قيل وفيه نظر



لا تخم ان تخصيص الصدق بالتالبة دون النعم  
 بعيد للطالب عن المطلوب لان كل واحد  
 من القضية الاصلية والتولدية صادق  
 تخصيص الصدق بالتالبة المتفق في النوع  
 يقترب الى المقصود لئلا يتوهم ان الصاق  
 عند الاختلاف في الكيف التالبة المحلقة  
 في النوع كما كان في موضوع الآفة واما صدق  
 القضية الاصلية فمعرض لاحاجة له الى البيان  
 بل المحتاج الى ذلك انما هو القضية التولدية  
 قوله ليس معناه ان ليس عدد الى عدد  
 ينبغي ان يعلم ان النسبة عدد الى بالزيادة  
 والنقصان ممكن كما يقال الاثنان زائد على  
 الواحد وهو ناقص عنه ولكن نسبة عدد الى عدد  
 بالمساوات غير ممكن لانك الى غير ذلك  
 العدد يكون زائدا عليه او ناقصا عنه وان

نسبة الى عينة كما يقال الواحد مساو للواحد  
 يلزم نسبة الشيء الى نفسه وهو غير مفيد  
 اللهم الا ان يعتبر النسبة بين المعدودين  
 بان يقال هذا الشيء مساو لذلك الشيء  
 في ان كل واحد منهما اثنان كالتين مائتين مثلا  
 وهو غير مقصود لنا وهو بين ويعتبر النسبة  
 بين العددين القائم بينهما بالعدد وبين  
 المختلفين مح حاصل المغايبة من المتبينين  
 مع ان الثاني خال عن الفائدة في ان يقال  
 الواحد القائم بهذا الزمان مساو للواحد  
 القائم بذلك الزمان او بذلك الصبح  
 قوله من كسور السعة الكسور السعة النصف  
 والثالث والربع والخمس والسادس والسبع  
 والاشع والعهة قوله كاشي عشر فان كسور  
 زائدة عليه لان كسور النصف وهو ستة



والثالث وهو اربعة والمربع ومثلثة  
وليس له جس صحيح والسادس وهو اثنان  
وليس له كسور الباقية كسره صحيح فيحصل  
من المجموع خمسة عشر وخمسة عشر زائد على اثنين  
عشر فيكون اثنين عشر عدوا زائدا باعتبار ان  
كسوره زائد عليه فان قلت فليحذف هذا يكون  
حاصل الزائد على اثنين جملا جازيا لان النصف  
بالزائد حقيقة هو الى اصل من كسور اثنين عشر  
التي خمسة عشر لا اثنين عشر لانه منصف  
بالزائد عليه لا يكون زائدا لو كان اثنين عشر  
زائدا لكان زائدا اما على نفسه وهو محال او  
على خمسة عشر وهو خلاف الواقع لان الامر  
بالعكس او على خمسة عشر من الاعداد الفوقانية  
فهو ايضا خلاف الواقع او من الاعداد التحتانية  
وهو اعتبار بعيد مع انه يلزم منه ان يكون

كل عدد تحت عدد آخر فهو زائد وليس كذلك  
قلت هذا الحل حل مجازي بحسب اللغة من  
قبيل تسمية الشيء باسم كذا لان اثنين عشر  
جاء من خمسة عشر واما بحسب الاصطلاح فهو  
حل حقيقي فيكون حقيقة عرقية ومجازي لغويا  
لا بعد في ذلك قوله كالاربعة فان كسوره  
ناقص عنها لان لها نصف وهو الاثنان  
وربع والواحد وليس له ثلث صحيح والاثنان  
مع الواحد مثلثة والثلثة ناقصة عن الاربعة  
بواحد فيكون الاربعة عددا ناقصا لان  
كسورها ناقصة عنها قوله كالتسعة فان  
كسورها مساوية لها لان لها نصف وهو  
الثلث والثلث وهو الاثنان وسدسها  
وهو الواحد والواحد مع الاثنين ثلثة  
والثلثة مع الثلثة ستة فيكون الستة



عدد مساويا لالان كسورها مساوية لهما  
 فقلنا اما ان يكون هذا الشيء اما لا يستحق  
 حرا او لا حيوانا فيه استشارة الى ما مر في ان  
 كل شيئين صدق بين عينيها منع المجمع صدق  
 بين نقيضيهما منع الخلو بشرط الاتفاق في  
 الكيف والافان انفصال الحقيقة بيرة  
 ان المنفصلة المركبة من ثلثة اجزاء يجب  
 الظاهر في الواقع مركبة من متفصلين يجب  
 الحقيقة لان قولنا العدد اما زائد او ناقص  
 او مساو كان في الاصل العدد اما زائد او  
 غير زائد منفصلة وقولنا وغير الزائد اما ناقص  
 او مساو قلنا العدد اما زائد او غير زائد  
 منفصلة وقولنا وغير الزائد اما ناقص او مساو  
 منفصلة انتهى ولا كانت المنفصلة الثانية  
 متوكله من الجزء الثاني من المنفصلة الاولى

صدق

حذف جزء الثاني من المنفصلة الاولى فاقسمت  
 المنفصلة الثانية مقام الجزء الثاني من  
 المنفصلة الاولى اقامة للمفصل مقام الجمل  
 وهذا واضح مما قال بعض الشارحين من  
 انها مركبة عن حلية ومنفصلة ولم يبيها  
 على سبيل التحقيق حتى يتضح حق القضية ومحققه  
 ما نتول من ان قولنا العدد اما عددا او  
 ناقصا او مساو كان في الاصل العدد اما  
 زائد او غير زائد فكلون هذا القضية شرطية  
 منفصلة وكل قضية شرطية منفصلة مركبة  
 من جملتين لانها عند حذف الادوات  
 وخلق صورتها تصير قضيتين قولنا ان كانت  
 الشمس طالعة فالنهار موجود فانك اذا  
 حذفك آله الشرط والجزاء من هذه القضية  
 يبقى لك الشمس طالعة النهار موجود



وهما قضيتان حليتان وكذلك ينبغي بعد  
 العمل المذكور من قولنا العدد واما زوج واما  
 فرد والعدد وزوج والعدد فرد وهما قضيتان  
 حليتان ولهذا قالوا حق العبارة في المنفصل  
 ان يقال انما العدد وزوج واما العدد وفرد فيكون  
 الشرط بين القضيتين لكن لا حذف العدد  
 الثاني اختصارا وصار اما العدد وزوج واما  
 فرد وحلفت كلها اما الى حيز احدهما حتى لا  
 يكون احدهما داخل في المقسم والاخرى  
 على القسم بل يكون ان داخلين على القسم  
 فصار العدد واما زوج او فرد واذ اثبت  
 ان القضية الشرطية مركبة قضيتين حليتين  
 ثبت ان كل واحد من اقسامها يكون قضية  
 حلية فيكون قولنا في المثال المذكور اما زوج  
 حلية او غير زوج حلية اخرى والحلية الاولى

اعني قولنا اما زوج ليست في قوة قضية اخرى  
 فابقبت على صورتها والحلية الثانية اعني  
 قولنا واما غير زوج كانت في قوة قضية منفصلة  
 هي قولنا اما ناقص او مساو ونحذف تلك  
 الحلية اعني قولنا واما غير زوج واقبمت  
 هذه المنفصلة اعني قولنا اما ناقص او مساو  
 مقام تلك الحلية فهذه التحقيق يستخرج شرح  
 بعض الثالث رحين ويخرج زوج الى رحين قوله  
 اذا اراد بها الانفصال الحقيقي بين كل منهما  
 منها اي يعتبر الانفصال الحقيقي بين الجزئين  
 بان يعتبر بين الجزء الاول والثالث وبين  
 الثاني والثالث في لا يكارهج كما قال واما  
 اذا اعتبر الا الانفصال بين جزئين بان  
 يعتبر بين الجزء الاول والثاني فقط وبين  
 الجزء الاول والثالث فقط وبين الجزء



الثاني والثالث فقط للجمع لعدم لزوم المح  
الذكر في القسم الاول قوله لان الاول  
من اقسام الثلاثة مثلا يريد ان القضية  
المنفصلة المحققة اذا مركبت من اقسام  
فان تحقق الجزء الاول فلا يخفى من ان يكون الجزء  
الثاني متحققا او لم يكن متحققا وان كانت  
متحققا يلزم اجتماع الثاني مع الاول مع  
ان بينهما منع الجمع وان لم يكن الثاني متحققا  
فلا يخفى اما ان يكون الجزء الثالث متحققا  
او لم يكن وان كان متحققا يلزم اجتماع الجزء  
الثالث مع الاول مع ان بينهما منع  
الجمع وان لم يكن الجزء الثالث متحققا  
ايضا كالجزء الثاني يلزم ارتفاع الجزء الثاني  
مع الجزء الثاني مع ان بينهما منع الحكم قوله  
واما الآتي بان فيصدق ان اي مانعة للجمع

وامانة الحكم يصدق ان من ثلث اقسامه  
ارتفاع الجزءين جايئ في مانعة الجمع فيجوز  
ارتفاع الجزء الثالث والثاني مع تحقق  
الجزء الاول مانعة الجمع من غير لزوم المح  
اجتماع الجزءين جايئ في مانعة الحكم فيجوز اجتماع  
الجزء الثالث والثاني مع تحقق الجزء الاول  
من غير ان يلزم هناك فتح قوله وان اريد  
منع الجمع والحكم بين كل واحد من اقسامه  
لقوله فيصدق ان يعني ان غير الحقيقة المنفصلة  
يصدق عند تركها من اكثر من جزءين مطلقا  
اي سواء اعتبر منع الجمع او منع الحكم بين  
كل واحد من اقسامه او بعضه فيمكن من اقسامها  
لكن في المثالين المذكورين اشارة الى قوله  
اما ان يكون هذا الشيء شيئا او جزءا او  
حيوانا الى قوله هذا الشيء اما لا شيئا ولا



جردا وحيوانا قوله هذا اي معنى هذا او هذا  
 هذا او هذا اللفظ من قبيل فصل الخطاب  
 لكونه فضلا بين الكلمتين المتغايرتين  
 قوله وان كان مطلقا الاتصال اي انما  
 كان المراد مطلقا الاتصال اعم من ان  
 يكون انفصلا واحدا او متعددا فيجوز  
 ان يتحقق الاتصال المطلق بين الجزئين  
 او اكثر لان الاتصال المطلق له فردان  
 احدهما الاتصال الواحد والآلة الانفصال  
 المتعدد والاول يقتضي ان يكون بين  
 الجزئين والآلة يقتضي ان يكون بين الجزئين  
 والآلة يقتضي ان يكون بين اكثر من جزئين  
 فيلزم جواز تركيب كل واحد من المفصلات  
 الثلاث من اكثر من جزئين من غير تفرقة  
 بين المفصلة الحقيقية وبين اختصارها

والعلم

ولقائل ان يقول لا يخفى من ان يكون المراد  
 بجواز تركيب المفصلة الحقيقية من اكثر من  
 جزئين عند قصد تعدد الانفصال جوازا  
 مطلقا اعم من يعتبر الانفصال الحقيقي بين  
 كل جزئين بحيث يقع كل جزء من الاجزاء طرفا  
 للاتصال مرتين كما في المركبة من الآلة  
 الثلاثة او مرارا كما في المركبة من اكثر من الآلة  
 الثلاثة او يعتبر بينهما بحيث لا يقع كل من  
 الاجزاء طرفا للاتصال مرتين كقولك هذا  
 الشيء اما انت اوفه س او ناطق وان  
 كل واحد من الانيات والناطق لا يقع طرفا  
 للاتصال مرتين لانه يعاند الآلة الفرس  
 بخلاف المثال المشهورة فان كل واحد  
 من اجزاء الثلاثة اعني الزايد والناتق  
 المساوي يعاند الآلة بن يقع كل اجزاء



للانفصال كما يقال العدو اما زائد او ناقص  
 العدو اما زائد او مساو والعدو اما ناقص  
 او زائد والعدو اما ناقص او مساو والعدو  
 اما مساو او زائد العدو اما مساو او ناقص  
 او جواز اذا لم يعتبر الانفصال الحقيقي  
 بين كل في ثمين فان كان المراد جوازه مطلقا  
 فهو غير مسلم لانه يلزم فيها اعتبار في الانفصال  
 الحقيقي بين كل في ثمين المحال الذي ذكره الشيخ  
 وان كان المراد جواز تركيب المنفصلة  
 الحقيقة من اكثر من جئين اذا لم يعتبر الانفصال  
 الحقيقي بين كل في ثمين فهذه القاعدة غير  
 القاعدة الاولى والثالثة بين القاعدتين  
 بحقيقة الثانية دون الاولى تعسف وله  
 على طريقتي الاختصار اى على ترك بعض من  
 الاحكام يقال باختصاره اذا ترك بعضه

اراد بعضه وانى بشئ دون شئ قوله والا  
 والاختصار على المطلقات اى على ترك  
 كل الوجهات يقال اقتصر عليه ان لم يثبت  
 شئ مما يغاير فيكون مدلول الاختصار  
 ترك البعض ومدلول الاختصار ترك الكل  
 قوله فان يقتصر الشئ سلبه لا عدوله لان  
 الشئ وعدوله يرفعان لعدم الاثبات  
 يربدان الشئ وعدوله كالكتاب والاكاف  
 لما كانا مفردين لا يكون في كل واحد منهما اثبات  
 واذا لم يكن فيهما اثبات يكونان مرتفعين  
 واذا كانا مرتفعين لا يكونان متناقضين  
 لانه يجب ان يكون احد المتناقضين مرتفعا  
 والا فموضوعا دهمنا كما هما مرتفعان  
 فلا تناقض هذا ولكن نقول ان يقول في قوله



فان نقيض الشيء سلبه لا عدوله نظر لانه  
يجوز ان يكون ذلك الشيء هو التصور  
والنقيض في التصورات هو العدول لا  
سلب لان السلب مخصوص بتناقض  
المصدقات فان نقيض الكاتب ونقيض  
انه كاتب انه ليس بكاتب فكان عليه  
ان يقول فان نقيض الايجاب هو السلب  
لا العدول والتحقيق في هذا المقام ان  
يقال ان نقيض الشيء رفع ذلك الشيء  
كما مر جوابه فان كان ذلك الشيء ايجابا  
بسمي رفع ذلك الشيء سلبا وان كان  
ذلك الشيء شئنا بسمي رفعه عدولا فلما  
ان الايجاب والسلب لا يجتمعان ولا  
يرتفعان كذلك الثبوت والعدول  
لا يجتمعان ولا يرتفعان فانه لا يوجد في

الموجود من شئ يتصف بالكاتب واللاكاتب  
معادلا لاشئ لا يتصف باحد هما كما انه لا يوجد  
وبينكما ذهنة بان زيد الكاتب وليس بكاتب  
معادلا ويحكم بانه ليس بكاتب وليس بلاكاتب  
كما قالوا من ان النفي والاثبات لا يجتمعان  
ولا يرتفعان فيكون التناقض في التصورات  
راجعا الى انتفاء وفي التصديقات الى حكم  
الحاكم فان قلت فلم يذكر تناقض التصورات  
في بابها قلت قليلا ما يذكره لوجوده واه  
في الايضاح اي الى المطلوب ولعله احكامه  
بخلاف تناقض التصديقات فانه كثير النفع  
لان انواع القضايا من المطلقات والمو  
جهات كثيرة ولكل منهما نقيض كل قضية  
مؤله ولذا يقال لا تناقض في المفردات  
يريد ان بين المفرد والتناقض تناقضا



وستن فيا لان الافراده يقتضي ان لا يكون هناك  
اجاب وسلب معا والتناقض يقتضي ان  
يكون هناك اجاب وسلب معا  
لقابل ان يقول ان اردت بقولك ان  
بين الافراد والتناقض تناقض ان التناقض  
بين الافراد وتناقض المركب فليس يمكن  
غير مقيد لمطلوبك لان المطلوب ان  
لا تناقض اصلا في المفرد وهذا الكلام لا يلائم  
الا انه ليس في المفرد تناقض المركب وانما  
اردت ان التناقض بين الافراد والتناقض  
مطلق سواء كان تناقض مفرد او تناقض  
مركب فهو مم واما يكون كذلك اذ لو  
لم يكن للمفرد تناقض وقد عرفت ان لا ايضا  
تناقضا واعلم ان كلام الشارح في هذا  
في بيان الاصل من القضيةين المختلفتين

بالعدول

76  
بالعدول والتحصيل بخور زيد كاتب وزيد لا  
كاتب لا يخرج عن الاضطراب كما يشتهر  
فالافدي ان يقول ان القضيةين المختلفتين  
بالعدول والتحصيل بان يكون محمول احدهما  
محصولا ومحمول الاخرى معدولا لا يورثان  
التناقض لانهما يكتمان عدو عدم الموضوع  
لانها موجبتان والموجبة يقتضي الموضوع  
فعند انتفاءه لا يصدق موجبة اصلا  
تناقض القضيةين يقتضي صدق احدهما  
وكذب الاخرى وهذا هو الكلام الحال  
شأنية الشئين فعليك بالتأمل في  
كلام الشارح في هذا المقام فان فيه انقلابا  
كثيرة قد كشفت لك خطأ ما فسررت  
اليوم حديد فان اقتضاء الاختلاف  
اي بذلك اي الاجاب والسلب



المتضمنة صفة للمساوات  
 فان وحدتها مستلزمة لهذه الوحدات  
 الثمانية يريد وجود هذه النسبة الحكيمة  
 مستلزمة لوجود الوحدات الثمانية و  
 ينعكس بعكس النقيض الى قولنا ان عدم  
 الشيء من الوحدات الثمانية يستلزم  
 عدم وجود النسبة الحكيمة لا ارتفاع  
 التناقض بالاختلاف الاله يريد ان  
 التناقض كما يرتفع باختلاف الموضوع  
 والمحمول والزمان والمكان وغيرهما من  
 الامور السماوية كذلك يرتفع باختلاف  
 الاله كما تقول زيد كاتب واروت به  
 انه كاتب بالقلم الوسطى وزيد ليس  
 بكاتب واروت به انه ليس بكاتب  
 بالقلم النركي باختلاف العلم كما تقول

النجم

النجم يعمل واروت به انه للسلطان و  
 النجم لا يعمل واروت به انه لا يعمل لغير  
 السلطان وباختلاف المفعول به  
 كما تقول زيد ضارب واروت به  
 انه ضارب عمدا وزيد ليس بضارب  
 واروت به انه ليس بضارب  
 كما وباختلاف المميز تقول عندي عشرة  
 واروت به انه عندك عشرة  
 ورجل ليس عندي واروت به انه  
 ليس عندك عشرة وبنار باختلاف  
 الحال كما تقول جاءني زيد راكبا وما حاذي  
 زيد اى ماشيا واختلاف المسمى كما تقول  
 عندي عشرة اولاد ورجل ليس عندي  
 عشرة اولاد بنا را وباختلاف المفعول  
 معه كما تقول حسن زيد وما حزنك وعلموا



على ما يشاء الله ليعمله الى غير ذلك فان كل  
واحد من هذا الاختلاف فاعلى اختلاف  
الآلة والعلة والمفعول به والمميز والحال  
وغير ذلك يوجب ارتفاع التناقض فلا  
يترتب من الاتي وفي هذه الامور ايضا ليحقق  
التناقض فلا يكون الوحدات الموجبة  
للتناقض ثمانية فينبغي وحدة جامعة بجميع  
الوحدات وهي وحدة النسبة الحكيمة  
لانها كلما كانت تحقق كانت الوحدات  
كلها متحققة لان وحدة النسبة الحكيمة  
انما تكون بوحدة اطرافها ووحدة قيودها  
وقيوذ اطرافها وينعكس بعكس النقيض الى  
قولنا لم يتحقق كل الواحد بان ينفي جميعها  
او بعضها يتحقق وحدة النسبة الحكيمة  
الواقعة بين زيد وقائم غير النسبة الواقعة

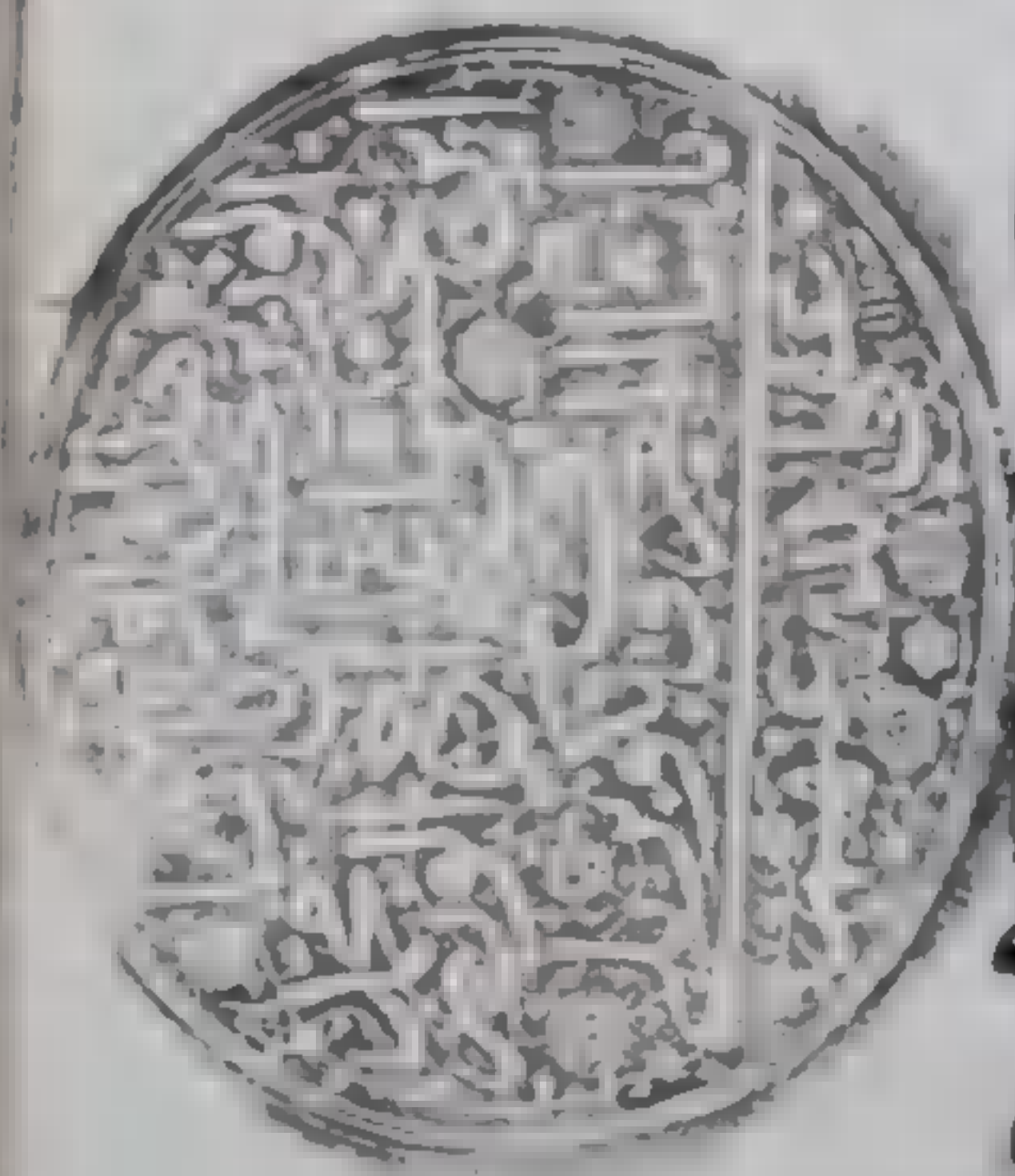
بين زيد وقاعد وفي قولنا قام زيد ليس بقاعد  
والنسبة الواقعة بين زيد وقائم غير  
النسبة الواقعة بين عمه وقائم في قولنا  
زيد قائم عمه وليس بقائم الى غير ذلك من  
الامثلة هذا هو تحقيق الشرح واما القول  
على التصور من واجب نور العقل فهو ان  
يقال ان اختلاف العلة والآلة غيرهما ونظرا  
في اختلاف المحمول لان الكاتب بالقلم  
الواسطي غير الكاتب بالقلم النعري العاقل  
للسلطان غير العامل لغير السلطان  
واختلاف هذه الامور مستلزمة لاختلاف  
المحمول وينعكس بعكس النقيض الى ان  
اتحاد القسيتين في المحمول يوجب اتحادهما  
في هذه الامور امور مستقلة حتى تكون  
وحدهما خارجة على الوحدات الثمانية



لا يقال اتحاد الموضوع بينهما اي في قول  
كل انسان حيوان وبعضه ليس الحيوان  
وتوالت الاشياء من الانسان بحيوان وبعض  
الانسان حيوان فان موضوع كل قضية  
من القولين يغاير موضوع قضية الا في ذلك  
القول لان موضوع احدي القضيتين جميع الافة  
موضوع الاخرى بعضها وكل الافة وبغير بعضها  
فهذه الكلام جواز لمن يقول ان الاختلاف  
في الكم يفتوت الاتحاد في الموضوع لان الكل  
غير البعض وتحتير الجواب ان يقال ان المراد  
في الموضوع في مسألة التناقض الموضوع  
في الذكر اي في الموصف العنواني والموضوع  
في الذكر الانسان الواقع وصفه لزيد وعمرو  
وكل واحد من الكل والبعض وما يؤدّي معناها  
يؤدّي عند المبرر ان هو هو كحقيق ما قالوا اما

الصدق

الصدق فيسمى ان يقال ان المراد اتحاد  
الموضوع في مثل قول كل الانسان حيوان  
وبعض الانسان ليس بحيوان اما الاتحاد  
في اللفظ ام الاتحاد في المفهوم او الاتحاد فيهما  
صدق عليه المفهوم فان المراد الاتحاد في  
اللفظ فهو يستلزم شغل المنطق بالالفاظ  
مع انه غير مشغول بها على ما قالوا من ان  
المنطق من حيث انه منطق لا يشغل  
بالالفاظ فان المراد الاتحاد في المفهوم  
فهو يستلزم ان يراد من الموضوع في  
المحصورات المفهوم مع ان تحقق المحصورات  
ياباه لانه قد ثبت فيه بالدلائل القاطعة  
ان المراد من جانب الموضوع انما يكون  
هو الذات لا المفهوم وان كان المراد  
الاتحاد فيها صدق عليه المفهوم فلا يتم ان





ما صدق عليه مفهوم الانسان المصدق  
بالكل متحد مع ما صدق عليه مفهوم الانسان  
المصدق بالبعض لان جميع الافراد غير البعض  
فالقول بان المراد بالانسان والاي و في اللفظ  
والذكر من قبيل بناء المثل اليقينية على الدلائل  
الخطائبة ويمكن اظهار السر بان يقال ان  
البعض داخل في الكل فموضوع القضية الكلية  
متحد مع موضوع القضية الجزئية في الوجود  
الذو وقع موضوع الجزئية هو بعينه وقع موضوع  
الكلمية غابت ما في الباب ان يكون  
الموضوع متعلقا على امر آفة وهو البعض  
الآفة وهذا لا يتنافى في احاد الكلية والجزئية  
في الموضوع فان قلت كل حيوان انسان  
وبعض الحيوان ليس بانسان فالبعض  
الرافعة في الحيوان موضوع الجزئية

ان

ان عن النفس والبقر وغيرهما هو بعينه وقع  
موضوع الكلية فالكلية افادت ان  
الانسانية لذلك البعض والجزئية  
افادت نفيها عنه فكانت قلت  
مثلا النفس انسان وغير انسان فتتولد  
الاجاب والسلب على محل واحد  
فتبيننا قضان في ما يختلف الجزئيين  
كقولك بعض الحيوان انسان وبعض  
الحيوان ليس بانسان فان البعضين  
فيهما يجوز ان يكونا كليتين فتبيننا قضانا  
وجوز ان يكونا غيرين فلا يتناقضان  
فالتناقض فيهما ليس كبري بخلاف الكلية  
والجزئية فان التناقض فيهما جزئي وهذا  
هو الشرطي تحقق التناقض بين القضية  
المختلفين بالكلية والجزئية ووهو الجزئيين



فان قلت فالبعض الواقعة مورد الالجاب  
والسب في الكلمتين امر واحد فكان  
ينبغي ان يكونا متناقضين نحو كل  
انسان حيوان ولا شيء من الانس  
بحيوان فلم يحكموا بانها متناقضتان  
مع ان واحد هما صدقة والاخرى كاذبة  
قلت لعدم كلمة التناقض لا تتفاضل  
بما ودة يكون الموضوع منهما اعم من المحمول  
بنائي على كذب الكلمتين فيهما كقولك  
كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان  
بالانس وكذلك عكس السالبة  
لا يكون موجبة في كل مادة واما الطنب  
الكلام في هذا المقام لئلا تطلبه هذه الايات  
اعلم ان المرحلة في قوة الجزئية فكلما  
حكما اي كما لا يكون بين الجزئيين تناقضا

كذلك لا يكون بين المهمتين تناقضا  
بل بين المرحلة والكلمة بان يكون المرحلة  
موجبة والكلمة سالبة وبالعكس كما بين  
الكلمة والجزئية وهو ان يصير الموضوع  
في الذكر محمولا لا يريد ان المفهوم المتبادر  
من معنى العكس ههنا تامة القضية الى حلة  
بعد التبديل ونفس التبديل والتبديل والا  
مصطلحان والثاني غير مصطلح وتحقيق الجمل  
في هذا المقام فهو ان يقول ان كانت  
المراد بالجعل جعل الذات وصفا وبالعكس  
فج لا شئ له على قلب الحقائق وكذلك  
جعل وصفا للمحمول موضوعا وذات  
الموضوع محمولا لا امتناع حمل الذات على  
الوصف وصدقتها عليه بل المستقيم  
هو جعل عقد المحمول عقد الموضوع عقد المحمل



بان يجعل عنوان المحمول عنوان الموضوع  
وعنوان الموضوع عنوان المحمول وهو المراد  
بجعل الموضوع في الذكر محمولا وبالعكس  
مع بقاء السلب والالجاب الى  
ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا  
موجبا وان كان الاصل سالبا كان العكس  
ايضا سالبا وعكس الموجبة لا يكون سالبة  
صادقة في كل مادة وكذلك عكس السالبة  
لا موجبة صادقة في كل مادة فان السالبة  
في عكس قولنا كل انسان حيوان صادقة  
كما نقول في عكس بعض الحيوان ليس  
بإنسان لكن ليست بصادقة في عكس  
قولنا كل انسان ناطق وكذا الموجبة صادقة  
في عكس قولنا ابيض الابيض ليس  
بحيوان كما نقول بعض الحيوان ابيض

ولكن ليس بصادقة في عكس قولنا  
لا شيء من الانسان يحج والمعتبر في  
هذا المقنن القاعدة الكلية الجارية في  
جميع المواد ولا عدم كلية انقاس الموجبة  
سالبة والسالبة موجبة اشار  
سبيل النقص الاجبائي بقوله اما الاول  
اي بقاء الالجاب والسلب فلان  
قولنا كل انسان ناطق لا يلزم السلب  
اصلا وقولنا لا شيء من الانسان يحج لا  
يلزم الالجاب سالبا وعكس السلب  
الاجبائي عكس طر والي تختلف عنه في اثنين  
المادتين واما الثاني اي بقاء النقص  
والكذب اي الحكم بالصدق والكذب  
جانبا للاصل فغناه يريد ان  
معنى الكلام مهمنا على التوزيع يعني ان



ببقاء الصدق من جانب الاصل وبقاء  
التكذيب من جانب العكس بمعنى ان  
صدق الاصل يستلزم صدق العكس  
وكذب العكس يستلزم كذب الاصل  
وليس البقاء ان من جانب الاصل لان  
الاصل الكاذب قد يحصل منه العكس  
الصديق كقولك بعض الانسان حيوان  
في عكس قولنا كل حيوان انسان وذلك  
لان الاصل الملزوم والعكس لازم صدق  
الملزوم يستلزم صدق اللازم لان الملزوم  
انما يكون اخص من اللازم او بال  
فصدق كل واحد من الاخص واحد متساويين  
يستلزم صدق الاعم والمساوي الآتي  
كما يستلزم صدق الانسان الاخص صدق  
كل واحد من الحيوان الاعم والناطق المساوي

ولا يستلزم كذب الملزوم كذب اللازم  
لتخلفه عنه في مادة عموم اللازم فان  
كذب الانسان لا يستلزم كذب  
الحيوان لجواز ان يكون فرسا او بغلا  
الى غير ذلك من الحيوانات وكذب  
اللازم يستلزم كذب الملزوم لان  
اللازم انما يكون اعم من الملزوم امثالا  
له وكذب كل واحد من الاعم واحد  
المساويين يستلزم كذب الاخص  
والمساوي الآتي كما يستلزم كذب  
واحد من الحيوان والناطق كذب  
الانسان ولا يستلزم صدق اللازم  
صدق الملزوم لجواز تخلفه عنه في مادة  
عموم اللازم فان صدق الحيوان لا يستلزم  
صدق الانسان لجواز كونه فرسا وغير



ذلك فيكون قول المتن مع بقاء  
المصدق والتكذيب بحاله السارة  
الى ان يبين الاصل والعكس لزوما  
واسا رتبتم المصدق على التكذيب  
الى ان المصدق من جانب الاصل  
والتكذيب من جانب العكس  
بناء على ان الاصل مقدم على العكس  
لشعر بان الاصل ملزوم والعكس  
لازم دون العكس هذا غاية توجيه  
كلامهم ما بضماء معدومات الوجه  
اي الطبيعة ولكن نقابل ان نقول  
ان لفظ البقاء مانع عن هذه التوبة  
لان البقاء يدل على الكون السابق  
وصدق الاصل كانه له كون اصل سابقا  
على الجمل المذكور فيصدق في حقه ان

يقال ان صدق الذي كان قبل الجعل باقا  
بعد الجعل واما كذب العكس فاما  
له كونه سابقا على الجعل المذكور لان العكس  
الذي هو اصل كذب يكون الكذب  
قائما به ما كان له كونه قبل الجعل المذكور  
مفضلا عن بقائه وعن بقاء كذبه فلا يفيج في  
حقه ان يقال انه باق بحاله اللهم الا  
ان يتكلف ويرد من البقاء الوجود  
او يطلق البقاء على ما هو بخلافه بطريق  
التغليب فالاول في تعريف العكس  
ان يقال العكس هو ان يصير المفعول  
محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الكيف  
ووجوده لزمه للاصل ليكون سائما  
عن امثال هذه التكلفات بما يجي منه  
الباني لوقعت في حيرة وكلال



وبالملاقات تصدق الجزئية من الطرفين  
يريد ان الوصفين اذا تقارنا على ذات  
يكنان يعبر عن الذات لكل واحد من  
الوصفين ويحل كل واحد من الوصفين  
عليها فان وصف الانسانية ووصف  
الحيوانية اذا تقارنا على زيد عكس ان  
يقال ان بعض الانسان الذي هو زيد  
حيوان وان بعض الحيوان الذي هو  
زيد انسان ولا يخاف الذات في الوصفين  
قالوا لولا المراجعة المفرومة لكانت الموجبة  
الكلمية تنعكس كنفسها لانك اذا قلنا  
كل انسان حيوان فقط حملت الحيوان  
على الافراد الانسان من زيد وعم ووكبر  
وبغيرها فاذا عكست هذه القضية  
قلت كل حيوان انسان فانك

لا تحمل الانسان الا على ما حملت عليه  
الحيوان بناء على ان الذات لا تتغير بالعكس  
وانما تعتبر الوصف العنوافي كما صرحوا به  
فما حمل عليه الحيوان ان كان افراد الانسان  
فما حمل عليه الانسان ايضا يكون افراد  
الانسان والالم يكن هذه القضية عكس  
ملك القضية فالملاقات تفصح الموجبة  
الكلمية ايضا كما الموجبة الجزئية من الطرفين  
نظرا الى الذات كقولك كل انسان حيوان  
وكل حيوان انسان لا يلزم في القضية  
كلية على الذات المعنية على افراد الانسان  
وتفصح الموجبة الجزئية فقط نظرا الى المفهوم  
والا بعض الحيوان يريد انه لو لم يكن  
يصدق العكس الذي هو بالية كلية  
يصدق نقيضه هو موجبة جزئية ثم تنعكس



الموجبة كنفها لتحقيق موجبة جوئية هي مساوية  
للاصل الذي هو سالبة كلية مثلا اصدق  
لاشئ من الانسان بحج وجوب ان يصدق  
عكس الحق قولنا لاشئ من الجبان ان لا  
لوم يصدق لاشئ من الجبان ان يصدق  
نقيضه الحق قولنا بعض الجبان ان لم يتعكس  
القضية بالعكس المسوى الى قولنا بعض الانسا  
محروقة كان الاصل لاشئ من الانسان  
بحج فيلزم صدق السالبة الكلية الموجبة الجوزية  
معا وهو محال اما صدق السالبة الكلية فلكونها  
قضية اصلية مفروضة الصدق واما صدق  
الموجبة الجوزية فلكونها عكس ولازم النقيض  
القضية العكسية المفروضة الكاذب ولازم  
نقيض يجب ان يكون صادقة لان نقيض  
الكاذب يجب ان يكون صادقا قلنا

م  
يلزم ارتفاع النقيضين واذا كان النقيض  
صادقا يجب ان يكون لازم النقيض  
صادقا لان صدق الملزوم يستلزم صدق  
اللازم فيكون نقيض العكس مستلزما للحال  
والملزوم المحمض فيكون العكس صادقا وهو  
المطلوب قوله ونفمها اي نفم القضية الحق  
نقيض العكس الحق قولنا بعض الجبان ان لا  
لايجبها صغرى الى القضية الاصلية الحق  
حق قولنا لاشئ من الانسان بحج ينتج محالا  
هكذا بعض الجبان ان لاشئ من الانسان  
بحج ينتج بعض الجبان بحج اعلم ان لاثبات  
العكس ثلثة طرق طريق العكس وهو  
ان يعكس ليحصل ما يناقض الاصل والخلف  
وهو ان نفم نقيض العكس الى الاصل  
ينتج محالا والشرح اشار الى هذين



الطريقين لظهورهما كما عرفت واما الالفة افي  
 فقد تركه الخفاء وكثرة مقدماته لرعاية  
 حدود القضية فيب يري ان حدود القضية  
 اى الموضوعات والمحمولات في العكس  
 المستوى غير متحركة عن وضعها وانما الالفة  
 المتبدل هناك الترتيب واما عكس  
 النقيض فقد اخرفت الحدود عن وضعها  
 بواسطة جعل نقيض المحمول موضوعا  
 ونقيض الموضوع محمولا فلا يتضح الانتاج  
 حتى ايضا بواسطة عكس النقيض  
 كما يتضح بواسطة عكس المستوى وكما ورد  
 لذلك مثلا حتى يتضح لك ايضا  
 انتاج في حد العكس المستوى وعدم  
 ايضا في الالفة مثلا اذا اردت ان تثبت  
 ان بعض الهندي ناطق تقول في الشكل

الثالث

الثالث هكذا بعض الانسان هندي وكل  
 انسان ناطق واذا عكس الضعفي  
 بالعكس المستوى تقول بعض الهندي  
 انسان وكل انسان ناطق ينتج من  
 الشكل الاول وبعض الهندي ناطق وتقول  
 مرة اخرى من الشكل الثاني بعض الهندي  
 انسان وما ليس بناطق لا يكون انسانا  
 فتعكس الكبرى بعكس النقيض وتقول  
 بعض الهندي ناطق انسان وكل انسان  
 ناطق ينتج من الشكل الاول بعض الهندي  
 ناطق فان الحصول النتيجة في القولين  
 انما يكون بواسطة الارتداد الى الشكل  
 الاول لكن الارتداد في القول الاول بواسطة  
 العكس المستوى وفي القول الثاني  
 بواسطة عكس النقيض والاول اسهل



سلامة الحد وفيه دون الثاني قوله  
لا يخفى عن متبعيه بالناء القوقانية وبالبناء  
التحتانية من الاتباع ومتبعيه بالبناء  
التحتانية والناء القوقانية من الاتباع  
والطلب اي لا يخفى على من ينتج الشيخ  
ويطلبه كالفقهاء البسط المستندة  
لعلمها اي كاستلزام كل استصحاب  
لقولنا بعض الحيوان انسان لانها لا ياتي  
قباس الكاذب المقدمات كقولنا  
يخرج كل انسان جرو وكل جرو حمار فانك  
اذا استلزمنا نتيجان كل انسان جواد  
يخرج الاستقراء الغير التام والنقل  
الاستقراء الغير التام هو احواء حكم  
الكثير الجزئيات على الكل كما تقول كل حيوان  
غير الانسان فليس له حيض لان الفرس

والبغل والحي ركنك وهو لا يضبط  
اليقين لجواز ان يوجد من الجزئيات  
ما ليس له ذلك الحكم كالاربعة مثلاً  
فان له حصناً والتمثيل هو شرف حتى مع  
فوق آفة في حكم ذلك الجزئيات لما نلته بينهما  
في المعنى كما تقول البنية ام لانه مكر كالخمر  
وهو ايضا لا يفيد اليقين لجواز ان لا  
يكون الا سكار علة تامة للحرمة ويكون  
محمومة مازة الخمر داخل فيها او يكون  
مارة البنية مانعة عن الاتصاف  
بهذه الحكم ولهذا قالوا انها لا يستلزمنا  
المطلوب لكونها ظنين اما الاستقراء  
التام فهو احواء حكم جميع الجزئيات  
مظبوط على الكل وهو انما يكون اذا كان  
الجزئيات جميعاً مظبوطاً كما تقول كل



عنهم محترق الاض والماء والهواء والنار  
لذلك فهو يصير اليقين لاخصار الخبيث  
في عدم يمكن الاطلاع على حاله كما تحصار جويته  
العصر في مثالنا في الاربعة فلا يوجد في  
ليس له ذلك الحكم في الاستقراء التام  
حكم القياس ولهذا يجوز ان يكون الى صورة  
القياس كما يقال في المثال كل العناصر  
هذه الاربعة وكل هذه الاربعة متخية فيها  
يخرج المقدمتين المتلذمتين للاحدهما  
كقولك زيد قائم وعمه ذاهب فان  
تبن القضييتين ليستلزم ان لاحدهما استلزم  
الكلام من حيث هو كل شيء فلا يكون لكل واحد  
من القضييتين وخلق في حصول احدهما والا  
يلزم ان يكون الجزم مستلزم للجزء والفرد  
تجلا في هذه الوجودات احدهما البقيت

الجزء

الجزء في حاصلة فلو كان لمحصل احد الجزئين  
دخل في حصول الكل لكان كل واحد منهما  
ينبغي ما يتقاه الا انه لكانه ليس كذلك  
وامثال هذه المنايل وكانت لسبيرة  
بحسب الدواية لكنها عبثة بحسب العبارة  
لانها دخل تحتها سهولة ولهذا اطلبت  
الكلام لك **قوله** لانهما احراز عن مثل  
قياس السوات وتمييز السوات  
ما وقع فيه السوات محمول مرتين  
كما تقول اما ولب و **ب** ماو  
**لح** فان السوات ههنا محمول مرتين مرة  
على امه **ب** وامثال قياس السوات  
ما وقع فيه غير السوات محمول مرتين كما  
تقول مباين **ل** **ب** و **ب** مباين **لح** فان  
المباين ههنا محمول مرتين مرة على او مرة



على **ب** كما تقول العسل في الدن والدن  
 في البيت فان الحصول في الشيء ههنا  
 وقع محمولاً مرتين مرة على العسل ومرة  
 على الدن وكما تقول الاثنان نصف الاربعة  
 والاربعة بنصف الثمانية الى غير ذلك  
 من الامثلة ويمكن ان يصرف قياس المسأ  
 بانه فليس يكون فيه الشيء الواحد هو  
 المساوات محمولاً على الشئين وما يتألفها  
 اعم من يكون ذلك الشئ الواحد هو المسأ  
 او المبانيه او غيرهما فيصير جميع الامثلة من  
 قبيل قياس المساوات وهو اقرب الى  
 الضبط والى كون جميع الامثلة من مائة  
 واحدة اشارة قول احمر ازمن مثل  
 فليس المساوات اي احمر ازمن مثل  
 قياس المساوات في الماهية اعني كون

الشئ الواحد ثبنا شئيين بمعنى ان كل  
 فليس يكون على الصفة منه ونحوه زعمه  
 فلا يرد وما يقال من ان الاحمر ازمن  
 مثل فليس المساوات لا يستلزم الاثنا  
 عنه فان قلت الشكل الثاني مشتمل على  
 محمولية الامر الواحد للامرين كما تقول كل  
**ج ب** ولا شئ من ا ب فيكون فليس  
 المساوات قلت الامر الواحد فيه مرة محمول  
 ومرة مسلوب كونه مرة وطا باختلاف  
 مقدمتين بالاجاب والسلب فلا شك  
 فان قلت ما تقول في سوالب الامثلة  
 كما تقول اليس ميت **و ب** و **ب م**  
**لح** او تقول ما **و ب** و **ب م** ليس  
**لح** فمن اتى قبيل هو قلت اما الاول فلا  
 يعتبر انتاجه لانقضاء اجاب الصغرى



فيه وقيل من المساوات ينبغي ان يكون  
 مشتملا على شطر شكل من الاشكال الاربعة  
 واما الثاني فانه ينتج لذاته ان ليس  
 بمساوي لا لمراد هذا الانتاج في جميع  
 افراد هذا النوع من التكيب بحيث  
 لو بدلت المساوات بالصفة قلنا الا  
 نصف الاربعة او الاربعة ليس نصف  
 للثلاثة ينتج الالبته اعني قولنا الانتاج  
 ليس نصف للثلاثة ولا يكون هذا ايضا  
 فليس مساوات لان القيل المساوي  
 ما يصدق نتيجة تابعة لصدق المقدمة  
 الغريبة لا ديمية فكل واحد منهما لا يمكن  
 المساوات واما الاول فلعدم اعتباره  
 على اشتداد ايجاب الصعود فيه وجوب  
 كون قيس المساوات على قانون الشكل

من الاشكال الاربعة واما الثاني فلانه  
 انتاجه الالبته اعني قولنا ليس مساوي  
**لج** انتاج لذاته لا بواسطة مقدمة غريبة  
 لوجود هذا الانتاج في جميع امثال هذا التكيب  
 كقولنا الاثنان نصف الاربعة والاربعة  
 ليس نصف للثلاثة ينتج ان الاثنان ليس  
 نصف للثلاثة وكقولنا العمل في الطرف  
 والطرف ليس في البيت ينتج العمل  
 لسرعة البيت ولو كان النسبة للذات  
 هذا التاليف لما كان دائما كالانتاج  
 الاربعية فانه لما كان بواسطة المقدمة  
 الغريبة اي غير المذكورة كان صدق  
 بايعا لصدق تلك المقدمة وكذبه لذبها  
 كقولك **اساوي** **لب** **وب** مساوي ينتج  
 ان **اساوي** **لج** اعني قولك المساوي **لج**



للمساوي للشيء ما وكذلك الشيء وقوله  
 الاثنان نصف الاربعه والاربعه نصف  
 الثمانية لا ينتج ان الاثنان نصف الثمانية  
 لكذب المقدمة الغريبة اعني قوله  
 نصف النصف لانه ربع لا نصف والي  
 هذا ان يقول فان استلزم ما بوا  
 مقدمة غريبة اي غير مذكورة اه وايضا  
 احتراز به يدان قول المصنف في تعريف  
 القيس لذاتها احتراز عن الشئين  
 احدهما ما يكون انتاجه بواسطة مقدمة  
 جنبه اي مقدمة لا يكون احدي مقدمة  
 القيس ولا يكون لازمه لاحدهما كما ذكرنا  
 في تمثيل المساوات والثاني ما يكون  
 انتاجه بواسطة لازم احدي المقدماتين  
 فتكونا في الجوهر بوجوب ارتفاع ارتفاع

الجوهر

الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب  
 ارتفاع ارتفاع الجوهر اما المقدمة الاولى  
 فان انتفاء الجوهر مستلزم انتفاء الكل  
 واما المقدمة الثانية فلان ارتفاع  
 نقيض الشيء لا يستلزم ارتفاع ذلك  
 الشيء فان ارتفاع العوض لا يستلزم  
 ارتفاع الجوهر مع انه نقيضه فان هذا  
 القول قبيح في الشكل الثاني ينتج قولنا  
 بعض الجوهر ليس بل جوهر بناء على ان  
 الكبرى سالبة معدولة الموضوع فان  
 جميعا الشكل الثاني الى الشكل الاول  
 بواسطة لازم الكبرى اعني عكس  
 نقيضها وقلنا في الجوهر بوجوب  
 ارتفاع ارتفاع الجوهر وكل ما يوجب  
 ارتفاع ارتفاع الجوهر فهو جوهر ينتج



ان به و الجوهر جوهر فان النتيجة الاولى  
 انما حصلت في ذات القياس الاول  
 والنتيجة الثانية ان استندت الى ما  
 بعد التحويل اعني الشكل الاول فهي ايضا  
 من ذات القياس الاول وان استندت  
 الى ما قبل التحويل اعني صورة الشكل  
 الثاني الذي اعتبر فيها عكس نقيض الكبر  
 فهي بواسطة صورة الثاني الشكل  
 الثاني بالنسبة الى النتيجة الثانية  
 لا يكون قياسا لا انتفاء فتدبر في قوله  
 اعني حصول النتيجة من ذاته بلا بواسطة  
 انه وان كانت قياسا بالنسبة الى  
 النتيجة الاولى في هذا غاية ما كشفنا لك  
 غطاؤها فاعتبرها فان قلت فعلى هذا  
 يلزم ان لا يكون المبيّن من الشكل

بالعكس المستوي لا يكون قياسا  
 لكونه ايضا واسطة قلت لانهم ان  
 العكس المستوي كعكس النقيض واسطة  
 لانها معتبرة بالمقدمة الغريبة التي  
 هي عبارة عما يكون حدود مقلبات  
 القياس فيه غير مسلمة ومعلوم ان الحد  
 في العكس المستوي مسلمة ووزن عكس  
 النقيض فانه واسطة كواسطة القياس  
 المساوات من الشرطية والرافعة  
 والواضحة اثارة الى ان القياس  
 الاستثنائي مركب عن قضية شرطية  
 وعن وضع احد الجزئين ورفع اى اثبات  
 واحد من المقدم والتالى او نقيض كما يقال  
 ان كانت الشمس طالعة فالنهار مبرج  
 هذا قضية شرطية لكن الشمس طالعة



هذا وضع لكن النعماء ليس بموجود هذا  
رفع وانما قال والرافعة والواضحة  
بكلمة واوالعطف وان تجريد هماغ  
ملك الكلمة بطريق الصفة لتدل على  
وجوب شمول غيرة النتيجة مع كل واحد  
من الشئ طية وما يذكر بعد ما بكلمة الاستثنا  
من الحلية الواضحة والرافعة ولو قال  
بطريق الصفة لم يدل الا على ان الواجب  
وهو يكون النتيجة غير الشرطية ولا  
يدل على انها غير الحلية الواضحة والرافعة  
فانهم دام ان يكون جزء احد المقدمات  
فعلم ملتزم به انهم التزموا ان  
يكون النتيجة جزء من احد المقدمات  
لان النتيجة لا تخلو من ان يكون غير  
المقدمات فان كانت جميعا او غير

احد المقدمات او غير جزء احد المقدمات  
فان كانت غير المقدمات كما تقول العالم  
تغير وكل تغير حادث فالعالم متغير  
وكل متغير حادث يلزم التكلم بالجزء  
اي الكلام الغية المفيد وهو ان كانت  
في عين احد المقدمات كما تقول العالم  
حادث لانه متغير والمتغير عالم فالعالم  
حادث يلزم المصادرة المفصلة يكون  
المدعى جزء الدليل ولا يفيد المطلوب  
لاستحالة على الدور لان معرفة المدعى  
موقوفة على معرفة الدليل فلو كان  
المدعى جزء الدليل ليل يلزم ان يكون  
معرفة الدليل موقوفة على المدعى لثبوت  
معرفة الكل على معرفة الجزء فيلزم  
الدور وهو محال وان كانت غير جزء



احدى المقدمتين فلا يلزم شئ منها  
فان قلت ان المدعى موقوفة على كل  
واحدة من المقدمتين وكل واحدة منهما  
موقوفة على كل واحد من ابوابها فلو كان  
المدعى عين ج، احدى المقدمتين لزم  
الدور كما في القياس الاستثنائي  
حكمة لك ان كانت الشمس طالعة  
فالنهار موجود فان التصديق بوجود  
النهار موقوف على التصديق باللام  
بين طلوع الشمس وجود النهار وهو  
موقوف على تصور طلوع الشمس  
وجود النهار فليزمن ان يكون  
النهار موقوفا على وجود النهار فليزمن  
الدور قلت اللازم على ما مررت  
هو توقف التصديق بوجود النهار

على تصور لان تصور وجود النهار وقع في  
للقضية الشرطية والتقدير وقع عين  
القضية الحلية والنتيجة والتصديق عين  
التصور فيكون الموقوف عين الموقوف  
عليه وصفا وان كانا متحدتين ذاتا وهذا  
التقدم من التغاير يكفي في استدفاع الدو  
والحاصل ان المدعى وصفا هو التصديق  
فان توقف على نفسه متصفا به يلزم الدو  
كافي للاصتمالين فان توقف عليه غير  
متصف به فلا يلزم الدور كما في الاصتمال  
الثالث هذا ولكن لقابل ان يقول فعلا  
هذا يلزم الكتاب التصديق فحليل  
من التصور بالتأمل وجه التأمل ان الكتاب  
التصوي من التصور بالتأمل لا بعد  
واقع كما كتب النتيجة الموقوفة على



القياس الذي هو الموصل القريب  
الموقوف على القضية التي هو موصله  
بعيدة موقوفة على الموضوع والمحمول المصلتين  
بالإيصال الأربعة وهما تصوران فانه  
أقلت القضية المركبة اعلم ان القضية  
المركبة هي القضية الشتملة على الإيجاب  
والسلب كما تقول بعض الكاتبين  
لادائما اي بعض الكاتب ليس ببيض  
لادائما فقيده لادائما واقع موقع القضية  
السلبية واذا قلت بعض الكاتب ليس  
ببيض لادائما يكون معنى قبيح لادائما فلي  
الكاتب ابيض لانه انما يكون على خلاف  
ما قبحه في الكيف فهذه القضية المركبة  
مستلزمة للعكس المستوي كما تقول  
في المثال المذكور بعض الابيض كاتب لادائما

والتقيض كما تقول فيه بعض ما ليس ببيض  
ليس بكاتب لادائما فانه يصح على هذه  
القضية المركبة انما تقول مؤلف من  
اقوال معنى سلمت لزم عنها لذا انها قول  
ان فيكون قبيح هذا حاصل السؤال اما  
حال الجواب فهو ان يقال ان القضية المركبة  
أخذت بالتركيب بحيث لا يطلق عليها  
بعد التركيب انما اقوال بل يقال قول واحد  
الآن ولكن كان قبل هذا القول فلا يكون  
القضية المركبة اقوالا بالفضل والقياس  
بحيث ان يكون اقوالا بالفضل فلا يكون  
القضية المركبة بالقياس العكس قياسا  
هذا ولكن نقائل ان يقول المراد بالاقوال  
في تعريف القياس اما الاقوال بالفعل  
او الاغم فان كان الاول نخرج عنه القياس



الذي حذف منه احدى مقدمتين كما تقول  
العام حادث لان كل متغير حادث فانه  
متايس حذف منه الصغرى لانه في قوة  
قولنا لان العام متغير وكل متغير حادث  
وكما تقول زيد ناطق لانه انسان فانه  
متايس حذف منه الكبرى لانه في قوة قولنا  
زيد انسان وكل انسان ناطق وان كان  
يدخل في القياس القضية المركبة بالقياس  
الى العكس ويمكن ان يجعل قوله كذا اقول  
اشارة الى ما اشارنا اليه من سرود يعنى  
ان القوم كذا اجابوا ولكن فيه سرود  
بالسرود المذكور فان قلت تخارا ان  
المراد به الاول ويجعل المحذوف في قوة  
المذكور حتى يكون القياس المحذوف المقدم  
اقوالا بالفعل قلت هذا عين الاعتراض

بكونه اقوالا بالعودة وصاحبة اشارة  
على سبيل العطف التفسير الى ان الذا  
بمعنى المصاحبة ومثمة اشارة الى  
ان المصاحبة هناك بمعنى الاشتغال  
تشبيها لها بالهيئة الجسمية يريد ان الشكل  
عندهم انما يطلق على الهيئة الجسمية الى صلة  
من احاطة الحد الواحد الى النهاية الواحدة  
كفا في الكليات والحدود الى النهايات  
كفا في المصاحبات بالقدار الذي هو عبارة  
عن الامتداد والطلوي والعرضي او المعنى  
واما اطلاق الشكل على الهيئة المعنوية  
فانما هو على سبيل تشبيه الهيئة المعنوية  
بالهيئة الجسمية اطلاق حقيقي يعنى ان  
اطلاق الشكل على الهيئة الجسمية اطلاق  
حقيقي وعلى الهيئة المعنوية اطلاق مجازي



والعلامة المصححة للاطلاق هو التشبيه  
وارد على قضية الطبع اي الحكم الطبعي مقتضى  
العقل فان الطبيعة اه ببيان كيفية  
الودود على مقتضى الطبع ومعناه ان الطبع  
مجبولة على ان يتقبل العقل من الشيء الى الواسطة  
بان تصور العقل للشيء ثم يحكم عليه بالواسطة  
بان يحمل الواسطة عليه لان تصور العالم  
ثم يحكم عليه بانه متغير ثم يحكم على الواسطة  
بان يحمل عليها شيء آخر فان يحكم على المتغير  
بانه حادث حتى يلزم من الحكمين الحكم على  
الشيء بالواسطة والحكم على الواسطة بالشيء  
اف الحكم على الشيء بذلك الشيء الا انه  
فانك اذا حكمت على جميع افراد المتغير  
على العالم بانه متغير فقد حكمت انه فرد  
من افراد المتغير ثم اذا حكمت على جميع افراد

المتغير بانه حادث يلزم منه ان يحكم على  
العالم فانه حادث يلزم لان العالم فرد  
من افراد ما حكمت عليه بانه حادث فيكون  
حكم الواسطة اي حمل الشيء عليها مقتضيا  
للمطلوب اي الحكم على احد الشئيين بالواسطة  
كما ان واليه بقوله اي الواسطة التي تقتضي  
حكمها حكم المطلوب ففهم حكم اذا روي  
بالتكثير يكون راجعا الى الواسطة باعتبار  
الذكر فان قلت المقتضى للمطلوب  
هو الحكمان كما ذكرت حكم الواسطة فقد  
والا يلزم ان يكون المقدمة الواحدة  
المنتجة وليس كذلك قلت العلة  
في الاقتضاء هو حكم الواسطة والحكم الاخر  
داخل فينتج لان كمال العلم بقدر كمال  
العلم بالاطرافين ولا خفاء في ان كمال



العلم بالوضع يقتضيه العلم بخصوص كل فرد  
 افراد وما يتضاف ذات الموضوع بوجه  
 اعني عقد الوضع وان العلم بالمخصوصيات  
 والالتصافيات يستلزم الحكم على الشيء  
 بالواسطة لان الشيء هو ذات الموضوع  
 والواسطة وضعه فان حال العلم بان  
 كل متغير حادث مثلاً يقتضيه الاطلاع على  
 كل فرد من افراده على التصافه بالمتغير فيكون  
 قولنا العالم متغير واخلل في قولنا وكل متغير  
 حادث ولذا السند الاقنن والى حكم الواسطة  
 ودون الحكمين جميعاً كما اسندنا اليهما جميعاً  
 وان كان بالعكس اي موضوعا في الصغرى  
 ومحمولا في الكبرى فهو الرابع فان قلت اذا  
 كان الاوسط موضوعا في الصغرى ومحمولا  
 في الكبرى في الشكل الرابع يكون احد الكبريتين

٨٤  
 وافعا في اول القيس والاف في آخره فيكون  
 طه فالعاطية واقعين بين المكررين حالها  
 مقروء بين فينبغي ان يكون استاج الشكل  
 الرابع او وضع الاستاجات لان المقصود  
 تركيب القيس هو ايقاع المقارنة بين طرفي  
 المطلوب والمقارنة في الشكل الرابع حاصلة  
 دون الاشكال الباقية فيما وجه حكمهم على ما  
 بعيد عن الطبع قلت ان المقارنة يشبه الصا  
 والفيثا لما وقع في الشكل الرابع موضوع المطلوب  
 محمولا في الصغرى ومحموله موضوعا في الكبرى  
 فيحتاج عند تركيب النتيجة الى ان يجعل  
 المحمول موضوعا والموضوع محمولا بخلاف  
 الاشكال الباقية فان موضوع المطلوب  
 في الشكل الاول وقع موضوعا في الصغرى  
 ومحموله محمولا في الكبرى فلا يحتاج عند تركيب



النتيجة الى تغير اصلا وفي الشكل الثاني وقع  
الطرفان موضوعين فحتاج الى ان يجعل  
الطرف الثاني فيه عند تركيب النتيجة  
محمولا وفي الشكل الثاني وقع الطرفان  
محمولين فحتاج الى ان يجعل الطرف الاول  
فيه عند تركيبها موضوعا في الشكل الاول  
عند تركيب النتيجة لا يحتاج الى تغير اصلا  
وكل واحد من الثاني والثالث يحتاج  
عنده الى تغير واحد اما الشكل الرابع فحتاج الى  
تغيرين ولهذا جعل بعيدا عن الطبع لكنه  
الاعمال عند استنتاج النتيجة فيه هذا هو  
التحقق الملمس فاحفظ بلا استثناء ولا  
يأيس. يتقاربا استقامة الطبع لا يخرج  
النتيجة يعني ان الشكل الثاني بسبب  
استقامة الطبع يتقاربا للنما ظهري يستخرج

منه النتيجة ولا يخفى عليك ان في قوله  
يتقاربا إشارة الى تشبيه الشكل الثاني بالثاني  
والفهم من بقية ذكر النتيجة التي هي من  
رواد من العدم وسفان في قوله باستقامة  
الطبع أي الى تشبيهها بالسود يعرف  
ذلك بالندوف الخطائي ولا شك  
ان مجموع الاشكال يبريد كل مطلوب كسبي  
فهو لا يتبلغ فهو ينافي بالقبول ما لم ينسبه الى  
البديهي من الصورة المقصد في صورة الشكل  
الاول بل الضرب الاول من البديهي من  
المواد المقصدية المقصدية الضرورية  
من مثل الاوليات والمجربات فينبغي  
ان يبريد كل كسبي الى ضروري من الضرب  
الاول حتى يتبين لك حق اليقين فعليك  
بممارسة العمل حتى يتبين لك حق اليقين



فان لكل عملا وكذا القياس الاستثنائي  
الى الافتراضي وبالعكس به ان يكن  
والقياس الاستثنائي الى الافتراضي  
كان حصيل قوله ان كانت طالعة  
فالمنها موجود لكن الشئ طالعة  
ان هذا الزمان مما رواه يمكن والعكس  
القياس الى القياس الاستثنائي باب  
كما تقول يدل قوله العالم متغير وكل  
متغير حادث كما كان العالم متغيرا  
العالم حادثا لكنه متغير سكون حادثا  
كل ذلك سر عند العالمين بهذا العالم  
ولقد دخل في هذا الزمان مع رعي العمل  
يعلم اي علم كل والمتحرر في سلك  
العمل في هذه الاحيان انما هو الحدود  
غيره في العلوم اما عند ايجاب المقدمات

الثالثة في هذا المقام ان يقال ان محصل ايجاب  
المقدمات في الشكل الثاني حمل الشئ  
على الشئين وحمل الشئ على الشئين  
لا يلزم حمل احد الشئين وعلى الآخر  
لان الشئين قد يكونان متباينين  
كما في حمل الحيوان على الانسان والفرس  
وقد لا يكونان متباينين كما في حمل الحيوان  
على الانسان والناطق على ما اشار  
اليه الشارح في المثالين وان محصل  
سلب المقدمات في الشكل المذكور  
سلب شئ عن شئين ولا يلزم سلب  
احد الشئين عن الآخر لان الشئين  
قد يكونان متساويين كما في سلب  
الحجر عن الانسان والفرس وقد لا يكونان  
متباينين كما في سلب الحجر عن الانسان



والناظر كما ان رتبة الشايع بقوله  
فكقولنا لا شيء من الالسان بحجراه فلا  
يكون ايجاب المقدمتين في الشكل الثاني  
مستلزما لايجاب النتيجة ولا سلبها  
بالنكسة المذكورة واما المقدمتين هذا  
الشكل فهو يوجب صدق سلب الكبرى  
عن دالها لان محصل حمل الشيء على احد الشئتين  
وسلبه عن الشيء الا انه يحمل الحيوان على الاشياء  
وسلبه عن الحيوان في قولنا كل انسان حيوان  
ولا شيء من الحيوان ومن كان كذلك  
يلزم التناقض بين الشيء لان تناقض اللوازم  
يوجب تناقض الملزومات لانه لو اجتمع  
الملزومات عند تناقض اللوازم لاجتمع  
اللوازم ايضا لان اجتماع الملزومات  
ملزوم لاجتماع اللوازم فلا يكون اللوازم

متنافية

متنافية وصدقنا بامتنان هذا هو  
انه اذا انصف الانسان بالحيوانية لانه  
مثلا والحيوانية يلزم ان لا ينصف  
الانسان بالحيوانية لانه لو انصف الانسان  
بالحيوانية يلزم ان ينصف بالحيوانية ايضا  
لان كل حيوان حيوان فليزم ان ينصف  
الانسان بالحيوانية والحيوانية وهو  
محال هذا هو السر في اشتراط الشكل  
الثاني باختلاف المقدمتين لانه  
اما ان ينقسم المنقسم بمساويين  
او بالتفصيل في هذا المقام ان يقال العدد  
اما ان ينقسم او في متساويين او لا  
ينقسم فان كان منقسما الى المتساويين  
وهو زوج كالاشياء مثلا وان كان لا  
ينقسم الى المتساويين بان لا ينقسم



اصلا كما لو اُحد او ينقسم الى غير المتساويين  
كالثلثة مثلا فهو المفرد ثم الزوج اما انما  
ينقسم الى ما ينقسم الى المتساويين فهو  
زوج المفرد كما لا رجة فانه ينقسم الى  
المفردين كما واحد منها اثنان وان لم  
ينقسم الى ما ينقسم بمقتضى ما هو زوج  
الحزب فتعريف زوج الفرد كما لا ينقسم  
الى المنقسم بمقتضى ما بين ليس عليهما ينبغي  
لانه يستلزم ان يكون المنقسم الى المنقسم  
بغير المتساويين زوج المفرد كالثلثة  
مثلا لانه يصدق عليه ان لا ينقسم الى المنقسم  
بمقتضى ما بين فيكون تعريفه بالاعم فان قلت  
انه المنقسم خارج عن تعريف زوج المفرد  
بخروجه عن المنقسم بناء على ان لا يصدق  
عليه انه زوج لعدم مفرد اقل من اقل من العباد

بشعره الخول فلما يكون التعريف  
غالبا عن الاطلاق ان الاولى ان  
يقال في التعريف العدد والزوج ان  
اخل اول الى المفردين كالاثنتين مثلا  
فهو زوج اي الزوج الى اصل من المفرد  
وان الخل اول الى الزوجين كالاربعة  
فهو زوج الزوج اي زوج الى اصل من  
الزوجين كالاربعة والثنائية مثل  
وانما عدلتنا عن الاصطلاحات العددية  
في هذا المقام اما السلاقيات المنطقية  
لغيرها اما انها مالم المنطقية اثنان  
جبر عن ما فوق من البلاء اي هما اثنان  
وكذا القول في الاربعة وما يتلوها من  
لفظ الاثنان ولا ينبغي استثناء  
عن الثاني او اي لا ينبغي استثناء



عابن الثاني عابن المقدم بجواز كون  
الثاني اعم من المقدم ومعلوم ان  
الاعم لا يستلزم الاخصا لانك  
اذا قلت لكلمة حيوان بعد قوله  
كلما كان هذا انما كان حيوانا  
لا يلزم من ان يكون ما يشير اليه  
انما لجواز كونه فرسا وكذا لا ينتج  
استثناء نقيض المقدم نقيض الثاني  
بجواز كونه نقيض المقدم اعم من  
نقيض الثاني ومعلوم ان تحقق  
العالم لا يستلزم تحقق الخاص  
فانك اذا قلت للوليس بان  
بعد القول المذكور لا يلزم من انه  
يكون ما يشير اليه ليس  
بحيوان بجواز كونه من النسا

97  
الاسانيد فالاستثناء اعم من  
ان الوعد اي الايجاب والرفع

اي السب

ممت

الكتاب

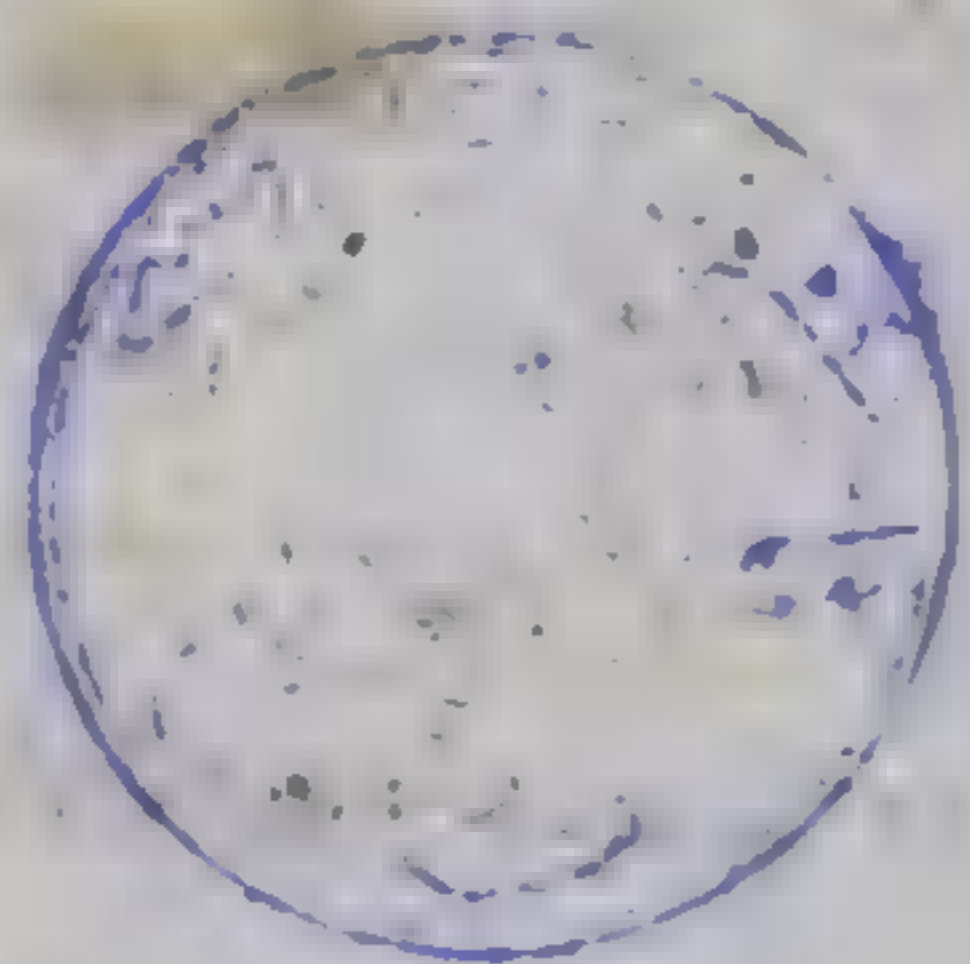
معتق

الملك

الوفا



وفي المثل الا حقيقتك فلا الية يقول ان احطاً ذكك الخطوة  
 فيها تطلب فلان في ان تودد ولا الناس تملك تدرك بعض ما تريد  
 واصله في المارة تصلف عند وجهها تحضر



١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠

٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠



















































در دینچه در شمال و در لای (موسی که ترها ده خفی ربع  
و به ربع و دایره این دوز ریز و وضع لایه و وضع لایه که  
ربع و لایه این خطی مشرق و دایره (سخت و اولی: خط مشرق  
و مغرب و نوزی و اول و دوز ربعی که نوزی که خطی  
تقاطع لایه که نقطه اولی که دوز ربعی خط مشرق  
و دایره قبله مقدار این خطی قوس ارتفاع و در ربع  
ای که پس لایه بود تقریب خط سمت قبله و لایه اولی  
و دوز قبله و قوس ارتفاع طرفه اولی (موسی خط مشرق  
و دایره و لایه مشرق جنوب و دایره ربع و وضع لایه  
که دوز و دوزی که خطی تقاطع دایره لایه که  
صدا که خط مشرق و مغرب و دایره که مقدار که فرق  
که دوز و دوز قوس ارتفاع و در ربع خطی وضع لایه که  
بود تقریب خط سمت قبله مطابق اولی و قبل قوس

ارتفاع طرفه و رافه

اولی  
مقدار

۲





RECEIVED  
JAN 10 1900  
AMCA  
HOBBS  
222



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kiş.	AMCA 2406
Yeni	HÜSEYİN PAŞA
Eski	332